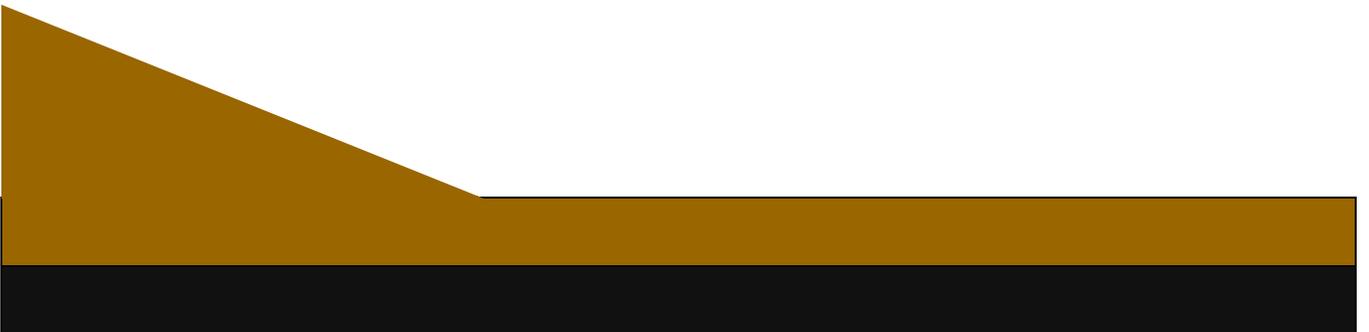


الهيئة العامة للرقابة المالية  
( تقرير الربع الثاني - 2018 )  
من 2018/6/30-2018/4/1



Building Bridges not Walls  
نبنى الجسور لا الحواجز



يوزع هذا التقرير داخل الهيئة العامة للرقابة المالية والجهات المعنية بمتابعة مؤشرات وأخبار الأنشطة المالية غير المصرفية.

ولا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 136 - ب الجيزة

رقم بريدي : 12577

تليفون : 35370040+202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة :

[www.fra.gov.eg](http://www.fra.gov.eg)

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر والقرارات المنظمة للسوق كما يتضمن أهم مؤشرات هذه الأنشطة وكذلك الشكاوى الخاصة بهم والقرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق.

## محتويات التقرير

أولاً : سوق الأوراق المالية .....
ثانياً : التأمين .....
ثالثاً : التمويل العقاري .....
رابعاً : التأجير التمويلي .....
خامساً : التخصيم .....
سادساً : متناهي الصغر .....
سابعاً : أخبار الهيئة .....

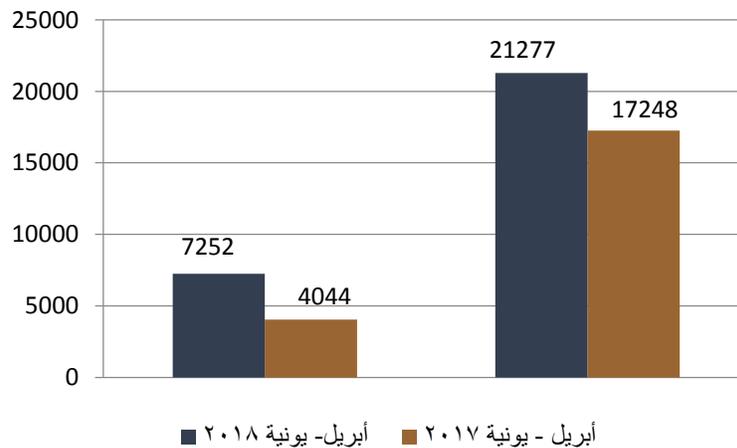
## أولاً: سوق الأوراق المالية

### 1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم)

الإجمالي (القيمة بالمليون جم)			إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات أسهم التأسيس			البيان
قيمة الأسهم المدفوعة	قيمة الأسهم المصدرة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المدفوعة	قيمة الأسهم المصدرة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المدفوعة	قيمة الأسهم المصدرة	عدد الإصدارات	
13155	21292	1157	12487	17248	326	668	4044	831	أبريل-يونية 2017
16687	28529	1587	14625	21277	439	2062	7252	1148	أبريل-يونية 2018
3532	7237	430	2138	4029	113	1394	3208	317	قيمة التغير
%27	%34	%37	%17	%23	%35	%209	%79	%38	معدل التغير %

يتضح من البيانات أن إجمالي إصدارات الأسهم زادت بنسبة 34% في هذا الربع عن المقابل له في العام السابق وأن النسبة الأكبر منها كانت لتمويل التوسع في الاستثمارات القائمة والمحافظة على الطاقة الإنتاجية أكثر من الاستثمارات الجديدة، حيث بلغت الزيادة في إصدارات الأسهم للاستثمارات القائمة إلى الجديدة تقريبا (3: 1) في الربع الحالي وبلغت (4: 1) الربع المقابل له من العام السابق.



جدول (1-2): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (سندات)

(القيمة بالمليون جم)

البيان	عدد الإصدارات	قيمة السندات المصدرة	قيمة السندات المدفوعة
أبريل - يونية 2017	1	174	174
أبريل - يونية 2018	3	2454	2454
قيمة التغير	2	2280	2280
معدل التغير %	200 %	1310 %	1310 %

يتضح من البيانات أن إجمالي قيمة إصدارات السندات زادت نحو 12 مرة في هذا الربع (من أبريل - يونية 2018) عن المقابل له في العام السابق وأن عدد الإصدارات قد تضاعف إلى 200 % وهو ما يشير إلى تزايد الاعتماد على الائتمان خارج النظام المصرفي اعتماداً على سوق الأوراق المالية.

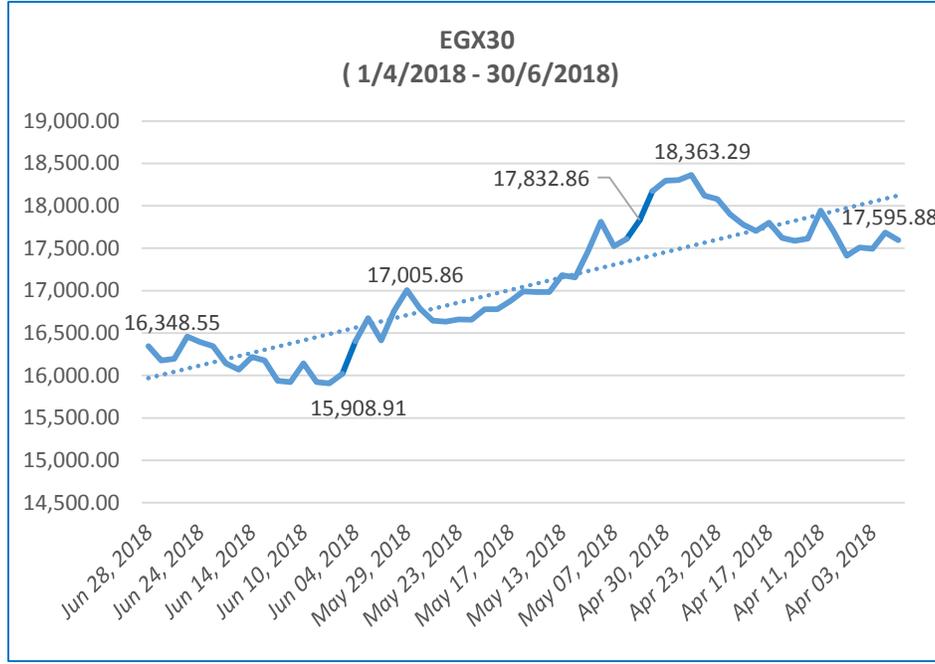
2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

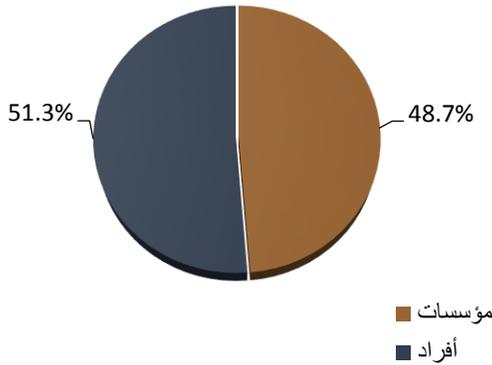
جدول (1-3): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق يونية 2017	إغلاق يونية 2018	قيمة التغير عن الفترة المقارنة	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	17,450.15	16,348.55	-1,101.60	-6.31%
EGX70	870.97	804.64	-66.33	-7.62%
EGX100	2,238.27	2,062.11	-176.16	-7.87%
EGX20	17,727.49	16,473.25	-1,254.24	-7.08%

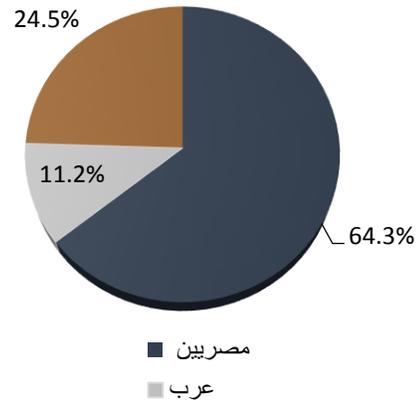


**تعاملات المستثمرين خلال الفترة (أبريل -يونية 2018)**

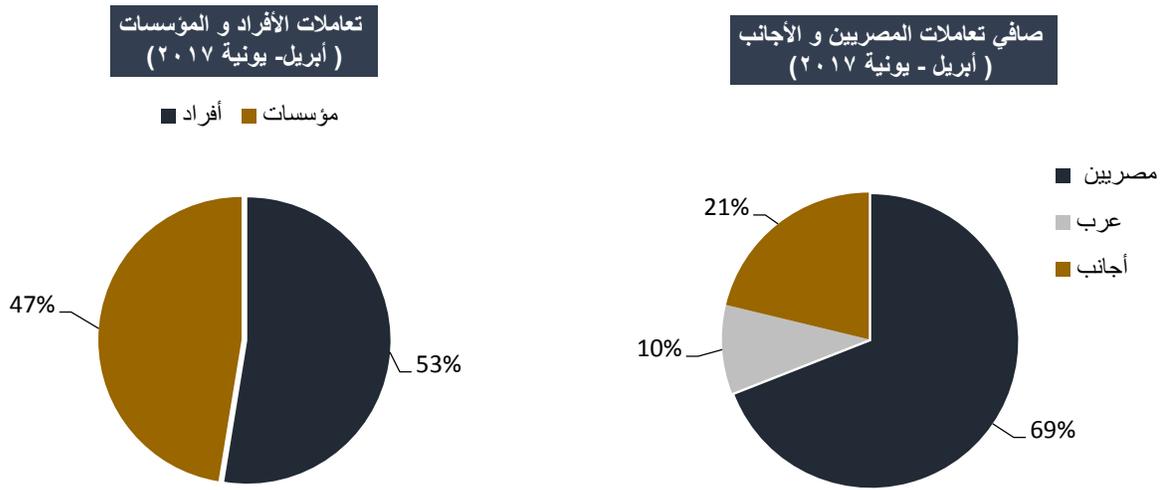
تعاملات الأفراد و المؤسسات  
(أبريل - يونية ٢٠١٨)



تعاملات المصريين و الأجانب  
(أبريل - يونية ٢٠١٨)



يتضح من البيانات أن تعاملات الأفراد بالسوق الثانوي هذا الربع تزيد قليلاً عن تعاملات المؤسسات، كما استحوذت تعاملات المصريين على النسبة الأكبر بشكل واضح (64.3%) يليها الأجانب بنسبة 24.5% ثم جاءت تعاملات العرب في المؤخرة بنسبة 11.2% وهي تقل عن نصف تعاملات الأجانب وعن خمسة تعاملات المصريين تقريباً، هذا ونورد فيما يلي شكل يوضح تعاملات المستثمرين خلال الفترة (أبريل-يونية 2017):



يتضح مما سبق أنه بمقارنة بيانات تعاملات المستثمرين بالفترة المثلثة من العام السابق ان تعاملات الأفراد بالسوق الثانوي تزيد أيضاً هذا الربع قليلاً عن تعاملات المؤسسات، كما استحوذت تعاملات المصريين على النسبة الأكبر بشكل واضح (69.0%) يليها الأجانب غير العرب بنسبة 21.0% ثم جاءت تعاملات العرب في المؤخرة بنسبة بلغت نحو 10.0% وذلك بعد استبعاد الصفقات.

ب- إجماليات التداول على الأوراق المالية

- تداولات الأسهم

جدول (1-4): بيان بإجماليات التداول على الأسهم

معدل التغير (%)	قيمة التغير	أبريل-يونية 2018	أبريل - يونية 2017	البيان
15.5%	12,324.26	91,940.036	79,615.774	إجمالي قيمة التداول بالمليون جنيهاً
27.8%	18,985.98	87,198.173	68,212.193	أوراق مالية مقيدة (داخل المقصورة)
-58.4%	-6,572.61	4,684.230	11,256.842	أوراق مالية غير مقيدة (خارج المقصورة)
-57.9%	-74.367	53.942	128.309	بورصة النيل
-79.9%	-14.74	3.691	18.431	صناديق المؤشرات
-1.9%	-313.72	15,736.235	16,049.956	إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة (بالمليون ورقة)
9.3%	136.12	1,598.111	1,461.994	إجمالي عدد العمليات المتداولة (بالآلاف عملية)

- تداولات السندات

جدول (1-5): تعاملات السندات (حكومية - شركات)

أبريل-يونية 2018		أبريل-يونية 2017		بيان
حجم التداول بالآلاف	قيمة التداول بالمليون جنيهاً	حجم التداول بالآلاف	قيمة التداول بالمليون جنيهاً	
8991.79	9492.990	7019.99	6926.779	السندات الحكومية (سندات خزائنة)
0	0	0	0	سندات الشركات
8991.79	9492.990	7019.99	6926.779	إجمالي السندات المتداولة

يتضح من الجدول السابق أن تعاملات السندات اقتصرت على السندات الحكومية فقط وبصفة خاصة " سندات خزانة " وذلك في الربع الثاني من العام الحالي 2018 بالمقارنة بالفترة ربع السنوية المثلثة من عام 2017، وقد ارتفعت قيمة التداول بنسبة 37.0 % في الفترة ربع السنوية الحالية بالمقارنة بالفترة المثلثة من العام السابق.

#### ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الثاني من عام 2018

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 911 مليار جنيهاً في نهاية الربع الحالي وذلك بارتفاع بنسبة 31.34 % عن الفترة المثلثة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup> بنهاية الفترة نسبة 26.7%، كما هو موضح بالجدول:

جدول (1-6): رأس المال السوقي

(بالمليار جنيهاً)

معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)	إغلاق يونية 2018	إغلاق يونية 2017	البيان
31.34%	910.827	693.464	رأس المال السوقي للأسهم المقيدة
35.90%	498.243	366.630	رأس المال السوقي لـ EGX30
-2.10%	1.118	1.142	رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل

(1) الناتج المحلي الإجمالي (ببسر السوق) المستخدم لحساب هذه النسبة هو 3409.5 مليار جنيه لعام 2017/2016 ومصدره وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري ( تقرير متابعة الأداء الاقتصادي عن عام 2017/2016 )

جدول (1-7): بيان مقارنة بعدد الأنشطة المرخص بها من الهيئة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

النشاط المرخص به	أبريل - يونيو 2017	أبريل - يونيو 2018	عدد الأنشطة المرخصة منذ بدء النشاط حتى نهاية يونيو 2018
التوريق	0	1	8
التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	0	0	3
أمين حفظ	0	0	45
ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية	0	0	53
إدارة صناديق الاستثمار	2	0	58
خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	0	0	8
نشر المعلومات عن الأوراق المالية	0	0	5
التقييم والتصنيف الائتماني للبنوك والمؤسسات المالية	0	2	1
الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية	1	0	212
السمسرة في الأوراق المالية	0	0	141
تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	1	0	82
صناديق الاستثمار المباشر	0	0	5
صانع سوق	0	0	1
الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	0	1	65
شركة صناديق*	0	0	25
رأس المال المخاطر	0	2	23
صناديق الاستثمار	0	0	110
المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية	0	0	1
تقييم وتحليل الأوراق المالية	0	0	1
الإجمالي	4	6	847

## الترخيص للمهنيين

جدول (1-8) بيان مقارنة بعدد العاملين الذين اجتازوا اختبار المهنيين وفقاً للقرار رقم 24 لسنة 2007

معدل التغير %	أبريل - يونيو 2018	أبريل-يونيو 2017	المهنة المرخص بها	مسلسل
0%	12	12	عضو منتدب	1
67%	10	6	مدير فرع	2
-	1	0	مراقب داخلي	3
-100%	0	2	مسئول مكافحة غسل الأموال	4
300%	8	2	المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	5
100%	4	2	مدير عمليات المكتب الخلفي	6
100%	8	4	مدير مخاطر	7
100%	6	3	مراجع داخلي	8
100%	4	2	مدير مالي	9
30.43%	30	23	مدير حساب	10
-50%	1	2	باحث ومحلل مالي	11
-	0	0	محلل فني	12
44.83	84	58	الإجمالي	

## ثانياً: نشاط التأمين<sup>(2)</sup>

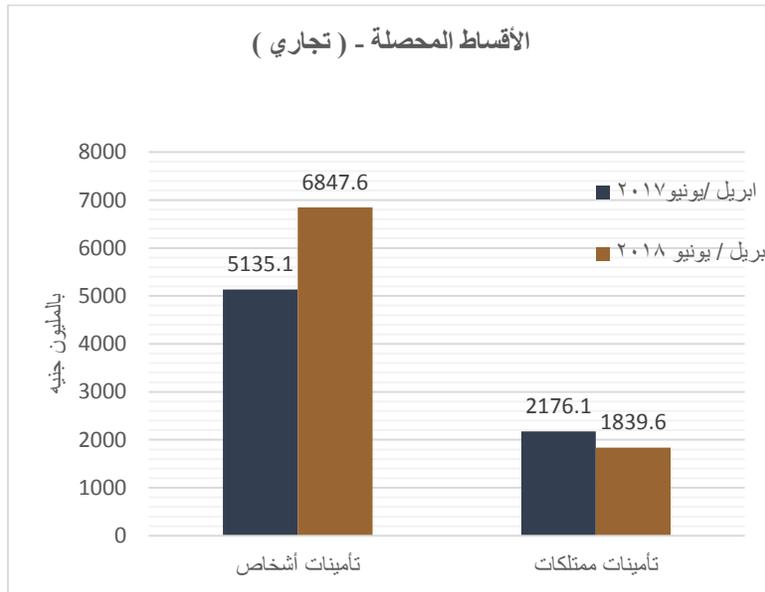
شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

الأقساط:

بيان إجمالي الأقساط المحصلة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات (تجاري):

جدول (1-2): أقساط تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات - تجاري (2018/6/30-2018/4/1) - بالمليون جنيهاً

الأقساط المحصلة			بيان
المجموع	ممتلكات	أشخاص	
7311.20	2176.1	5135.1	ابريل /يونيو 2017
8687.20	1839.6	6847.6	ابريل / يونيو 2018
1376.00	-336.50	1712.50	قيمة التغير
18.8%	-15.5%	33.3%	معدل التغير (%)



<sup>(2)</sup> بيانات نشاط التأمين بيانات مبدئية و تمثل مجموع الفترة الربع سنوية المعروضة كبيانات شهرية (وليس تراكمية) وردت من الشركات.

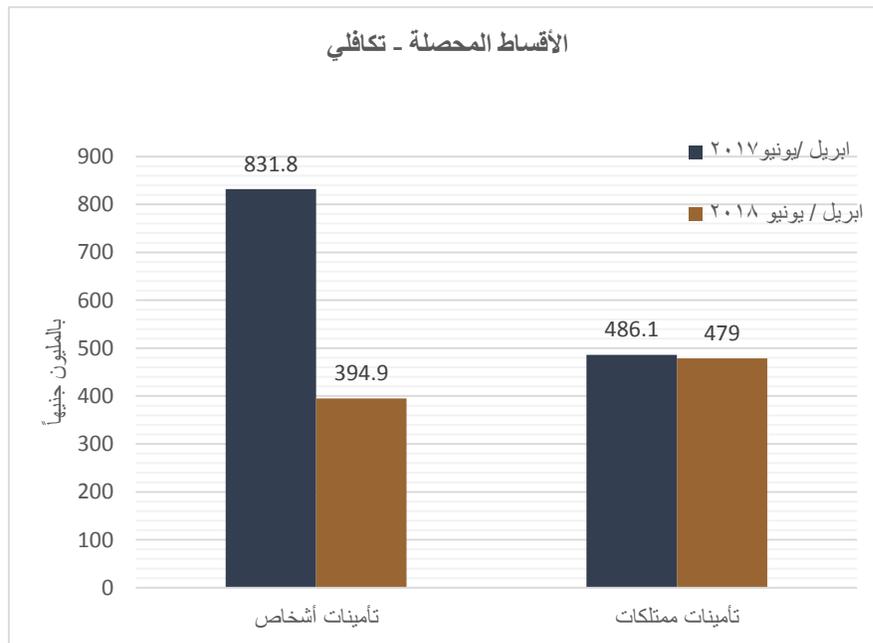
يلاحظ من الجدول السابق أنه خلال الفترة من ابريل حتى يونيو 2018:

تزايد جملة الاقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص لتصل الى 6.8 مليار جنيهه مقابل 5.1 مليار جنيهه خلال الربع المقابل وبمعدل زيادة قدره 33.3%، بينما تناقصت قيمة الاقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات من 2.2 مليار جنيهه الى 1.8 مليار جنيهه وبمعدل تناقص قدره 15.5% ويرجع سبب ذلك الى تناقص قيمة الاقساط المحصلة بفرع الطيران بالمقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

بيان إجمالي الاقساط المحصلة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات (تكافلي):

جدول (2-2): أقساط تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات - تكافلي (2018/6/30-2018/4/1) - بالمليون جنيهاً

الأقساط المحصلة			بيان
المجموع	ممتلكات	أشخاص	
1317.9	486.1	831.8	ابريل /يونيو 2017
873.9	479.0	394.9	ابريل / يونيو 2018
-444	-7.1	-436.9	قيمة التغير
-33.68%	-1.46%	-52.5%	معدل التغير (%)



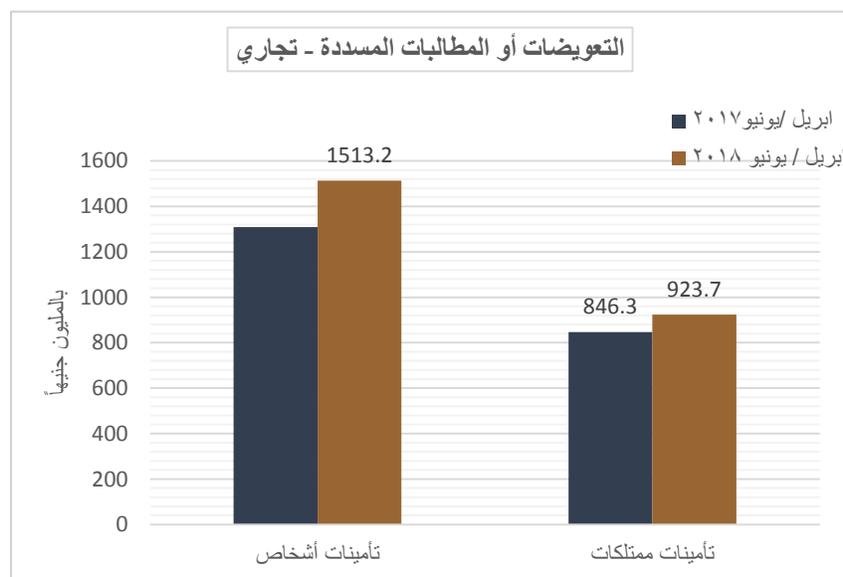
**المطالبات:**

**بيان إجمالي المطالبات لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال ، وتأمينات الممتلكات (تجاري):**

**جدول (2-3): مطالبات تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات (تجاري) - (2018/6/30-2018/4/1)**

القيمة بالمليون جنيهاً

بيان مقارنة بالمطالبات والتعويضات												بيان
الإجمالي <sup>(3)</sup>			تأمينات الممتلكات				تأمينات الأشخاص					
معدل التغير %	قيمة التغير	ابريل/ يونيو 2018	ابريل/ يونيو 2017	معدل التغير %	قيمة التغير	ابريل/ يونيو 2018	ابريل/ يونيو 2017	معدل التغير %	قيمة التغير	ابريل/ يونيو 2018	ابريل/ يونيو 2017	
18%	155	1012	857	-16.6%	-23	115	138	24.8%	178	897	719	عدد المطالبات المبلغة (بالآلاف)
30%	260	1123	863	48.8%	86	262	176	25.3%	174	861	687	عدد المطالبات المسددة (بالآلاف)
13%	282	2437	2155	9.15%	77.4	923.7	846.3	15.6%	204.3	1513.2	1308.9	التعويضات المسددة (بالمليون جنيهاً)



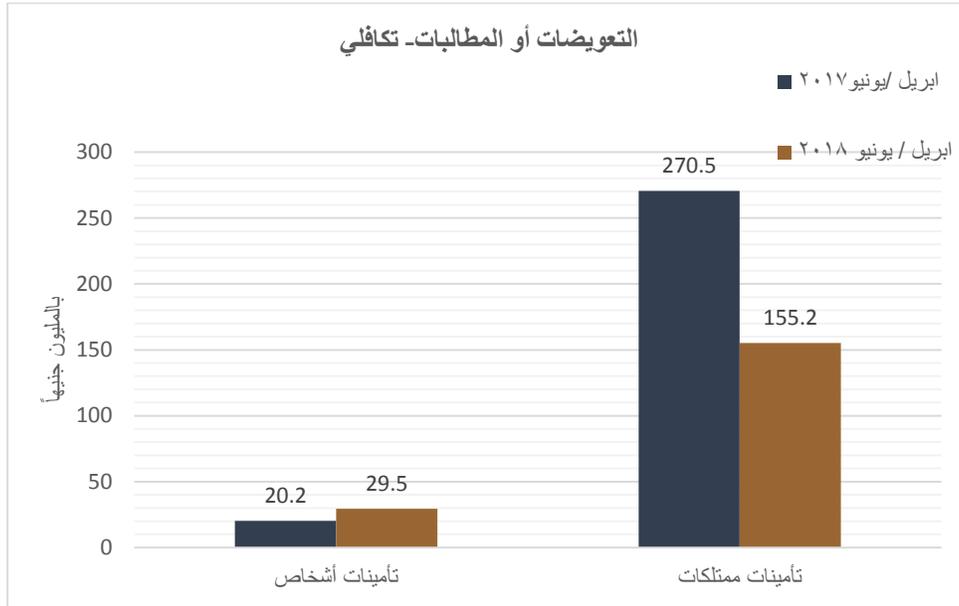
<sup>(3)</sup> البيانات مبدئية و تمثل مجموع الفترة الربع سنوية المعروضة كبيانات شهرية (وليس تراكمية) ووردت من الشركات.

يتضح من الجدول السابق تزايد قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الاشخاص من 1.308 مليار جنيه الى 1.513 مليار جنيه وازيادة قدرها 204.3 مليون جنيه وبمعدل 15.6% كما تزايدت قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات من 846.3 مليون جنيه الى 923.7 مليون جنيه وازيادة قدرها 77.4 مليون جنيه وبمعدل 9.15% ، ومن الملاحظ خلال الفترة المذكورة أن أغلب التعويضات فى فرع الطبى كانت بسبب ارتفاع قيمة المستلزمات الطبية التى يتم استيرادها من الخارج بسبب تحرير سعر الصرف " وتعويم الجنيه" مما انعكس على المؤشر الكلى لتعويضاته.

بيان إجمالي المطالبات لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات (تكافلي):

جدول (3-3): مطالبات تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات ( تكافلي) - (2018/6/30-2018/4/1) القيمة بالمليون جنيهاً

بيان مقارنة بالمطالبات والتعويضات ( تكافلي )												بيان
الإجمالي				تأمينات الممتلكات				تأمينات الأشخاص				
معدل	قيمة	ابريل	ابريل	معدل	قيمة	ابريل	ابريل	معدل	قيمة	ابريل	ابريل	
التغير	التغير	/يونيو	/ يونيو	التغير	التغير	/يونيو	/ يونيو	التغير	التغير	/يونيو	/ يونيو	
%		2018	2017	%		2018	2017	%		2018	2017	
5.5 %	1	19	18	12.5%	2	18	16	-50%	-1	1	2	عدد المطالبات المبلغه (بالالف)
5.2%	1	20	19	11.7%	2	19	17	-50%	-1	1	2	عدد المطالبات المسددة (بالالف)
-36.4%	-106	184.7	290.7	-42.62%	-115.3	155.2	270.5	46%	9.3	29.5	20.2	التعويضات المسددة (بالمليون جنيهاً)



تزايدت قيمة التعويضات المسددة في تأمينات الأشخاص (تكافلي) من 20.2 مليون جنيه الى 29.5 مليون جنيه بزيادة قدرها 9.3 مليون جنيه ، بينما تناقصت قيمة التعويضات المسددة في تأمينات الممتلكات (تكافلي) من 270.5 مليون جنيه الى 155.2 مليون جنيه بتناقص قدره 115.3 مليون جنيه.

### شركات التأمين و المهنيين في مجال التأمين :

(١) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة (٤) :

جدول (3-4): شركات التأمين والأنشطة المساعدة

حتى يونيو 2018	حتى يونيو 2017	
37	37	شركات التأمين و إعادة التأمين و جمعيات التأمين التعاوني
4	4	مجمعات التأمين
4	4	صناديق التأمين الحكومية

(٤) لم يتم خلال الفترة الترخيص لأي شركة تأمين أو مجمعة تأمين أو صندوق تأمين حكومي.

(ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (3-5): المهنيين في مجال التأمين<sup>(5)</sup>

حتى يونيو 2018	حتى يونيو 2017	
71	67	وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)
10000	8000	وسطاء التأمين <sup>(6)</sup> (أشخاص طبيعيين)
602	672	وسطاء التأمين المشطوبين (أشخاص طبيعيين)
67	60	خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)
429	397	خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)
15	13	خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)
337	331	خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)
41	39	الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)

#### صناديق التأمين الخاصة :

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 3.0 مليار جنيه في الربع الحالي (2018/6/30-2018/4/1) مقابل نحو 2.0 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق وتمثل هذه الاستثمارات في (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب - ودائع - وثائق صناديق استثمار - أدون خزانة - سندات حكومية) وذلك طبقاً للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

<sup>(5)</sup> البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.

<sup>(6)</sup> تم تقريب العدد لأقرب ألف.

## ثالثاً: التمويل العقاري

تطور حجم التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الثاني من عام 2018:

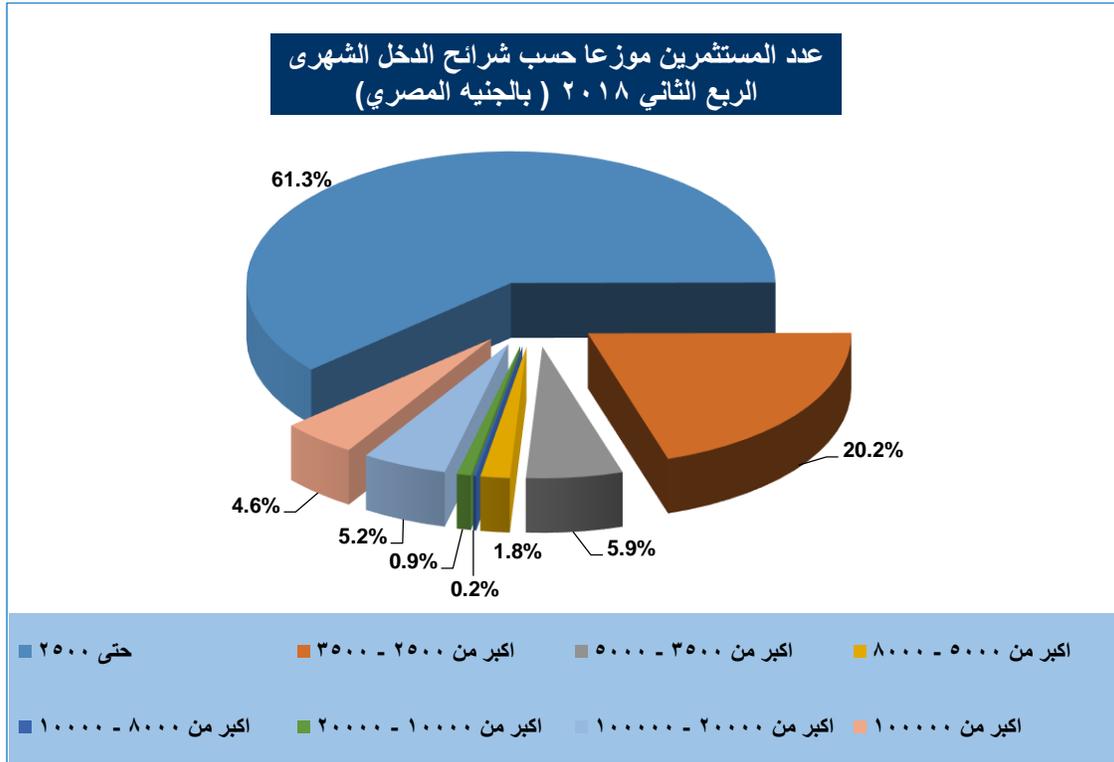
جدول (1-3): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (2018/6/30-2018/4/1) -بالمليون جنيهاً

الشهور	عدد المستثمرين		قيمة التمويل		نسبة التغير %	قيمة التغير	نسبة التغير %
	الربع الثاني 2017	الربع الثاني 2018	الربع الثاني 2017	الربع الثاني 2018			
الإجمالي	220	2069	293	462	840.5 %	1849	57.7 %

يتضح من الجدول أن عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة (2018/6/30-2018/4/1) قد تزايد بشكل كبير (حوالي 840%) بالمقارنة بالفترة المثلثة من عام 2017، في حين زادت قيمة التمويل الممنوح لهم بنسبة 57.7% تقريباً بالمقارنة بذات الفترة، وهو ما يشير إلى صغر قيمة العقد (التمويل) لكل مستثمر في الربع الحالي مقارنة بالربع المقارن، وهذا يتضح من الجداول التالية:

جدول (2-3) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (2018/6/30-2018/4/1)

معدل التغير %	قيمة التغير	الربع الثاني من عام 2018		الربع الثاني من عام 2017		الدخل الشهري بالجنيه
		الأهمية النسبية	العدد	الأهمية النسبية	العدد	
-	1269	61.3 %	1269	0.0 %	0	حتى 2500
-	417	20.2 %	417	0.0 %	0	أكبر من 2500 - 3500
-	122	5.9 %	122	0.0 %	0	أكبر من 3500 - 5000
-	37	1.8 %	37	0.0 %	0	أكبر من 5000 - 8000
300.0 %	3	0.2 %	4	0.5 %	1	أكبر من 8000 - 10000
28.6 %	4	0.9 %	18	6.4 %	14	أكبر من 10000 - 20000
-31.0 %	-48	5.2 %	107	70.5 %	155	أكبر من 20000 - 100000
90.0 %	45	4.6 %	95	22.7 %	50	أكبر من 100000
840.5 %	1849	100 %	2069	100 %	220	الإجمالي



يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (من 2500 جنيه فما أقل) على أعلى نسبة في عدد المستثمرين بلغت نحو 61.3 % وذلك في الربع الثاني من عام 2018 (2018/6/30-2018/4/1)، في حين استحوذ ذوي شرائح الدخل الشهري أكبر من 20000 - 100000 جنيه على أعلى نسبة خلال الفترة المثلثة من العام السابق بنسبة بلغت 70.5 %، ويرجع ذلك إلى مبادرة البنك المركزي التي جذبت المستثمرين من شرائح الدخل المنخفض إلى الاستفادة من التمويل العقاري.

كما يلاحظ ان قطاع التمويل العقاري لا بد أن يعيد نظرتة للسوق حتى يكون أكثر فاعلية، في ظل تقديم المطورين تسهيلات للملاء لتشجيعهم على الشراء .ومن الممكن ان يتم زيادة فاعلية هذا النشاط من خلال عدة إجراءات تجعل من التمويل العقاري وسيلة هامة في ظل الارتفاع المرتقب لأسعار العقارات، تتمثل في تقليل سعر الفائدة، وسرعة إنهاء إجراءات الحصول على القرض، بجانب عدم اشتراط اكمال الوحدة السكنية بالكامل للحصول على القرض المطلوب وكذا استهداف تمويل عمليات البيع والشراء على العقارات السابق تسليمها دون الاعتماد فقط على الوحدات الجديدة التي يتم شراؤها من المطورين العقاريين. هذا بالإضافة الى ضرورة أن تغير البنوك وشركات التمويل العقاري شروطها لتمويل الوحدات السكنية الكاملة حيث لا بد أن يكون هناك توسع أكثر

خلال الفترة المقبلة لتمويل الوحدات تحت التأسيس. ، كما ان حدوث أي ارتفاعات جديدة في أسعار العقارات، يقابله حالة من الركود وانخفاض في القدرة الشرائية، وتجدر الإشارة الى انه رغم انخفاض سعر الفائدة إلا أن هناك ارتفاع في تكلفة مواد البناء وهو ما يجعل الوحدة العقارية ذات تكلفة مرتفعة مما أدى الى احجام بعض المستثمرين عن شراء الوحدات.

### تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (2018/6/30-2018/4/1)

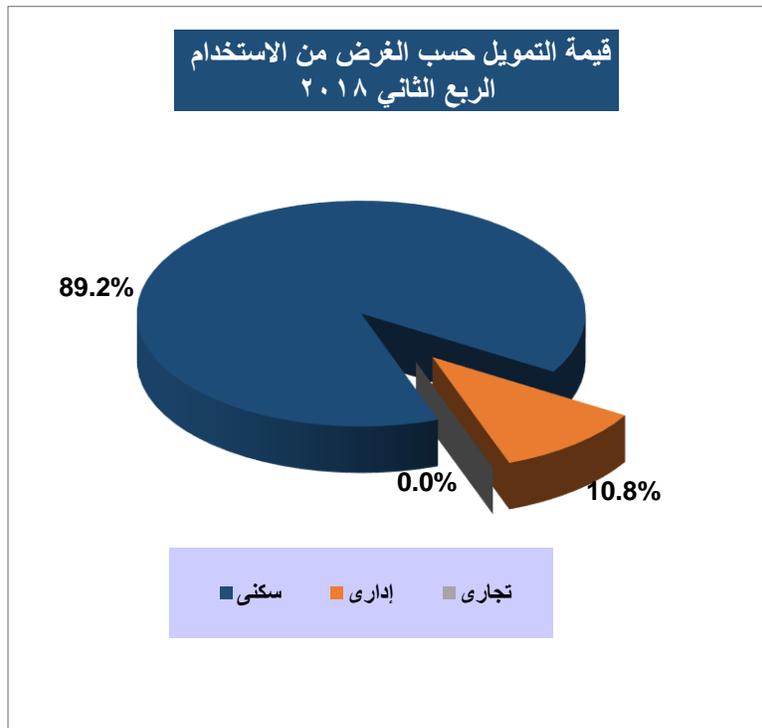
معدل التغير %	قيمة التغير	أبريل -يونية 2018		أبريل -يونية 2017		فئة المساحات م2
		أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
10.8- %	11-	4.4 %	91	46.4 %	102	من 0 - 66 م2
145.0 %	29	2.4 %	49	9.1 %	20	من 66- 86 م2
8785.0 %	1757	85.9 %	1777	9.1 %	20	من 86 - 120 م2
40.5 %	15	2.5 %	52	16.8 %	37	من 120 - 200 م2
143.9 %	59	4.8 %	100	18.6 %	41	أكثر من 200 م2
840.5 %	1849	100 %	2069	100 %	220	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (من 86 - 120 م2) على أعلى نسبة بلغت نحو 85.9% في الربع الثاني من عام 2018، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال دار مصر التابعة لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وكذا مشروعات الاسكان الاجتماعي في حين أنه في الفترة المثلثة من العام السابق استحوذ المستثمرون حسب فئة مساحة الوحدات (من 0 - 66 م2) على أعلى نسبة بلغت نحو 46.4%.

## عدد المستثمرين موزعا حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-6): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الإستخدم (2018/6/30-2018/4/1)

معدل التغير %	قيمة التغير	أبريل -يونية 2018		أبريل -يونية 2017		نوع الغرض
		أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
954.6%	1871	99.9%	2067	89.1%	196	سكنى
-81.8%	-9	0.1%	2	5.0%	11	إدارى
100.0%	-12	0.0%	0	5.5%	12	تجارى
0.0%	-1	0.0%	0	0%	1	خدمى
840.5%	1849	100.0%	2069	100%	220	الإجمالى



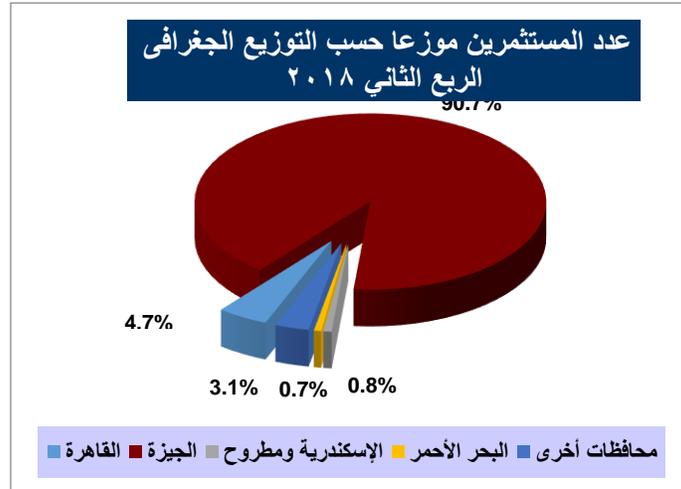
جدول (3-7): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب نوع العميل (2018/6/30-2018/4/1)

معدل التغير %	قيمة التغير	أبريل - يونية 2018		أبريل - يونية 2017		نوع العميل
		أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
80.0%	52	5.7%	117	29.5%	65	عادي
-	1748	84.5%	1748	0.0%	0	عميل صندوق *
31.6%	49	9.9%	204	70.5%	155	محافظ مشتراه
840.5%	1849	100.0%	2069	100%	220	الإجمالي

عدد المستثمرين موزعاً حسب التوزيع الجغرافي

معدل التغير %	قيمة التغير	أبريل - يونية 2018		أبريل - يونية 2017		نوع العميل
		أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
131.0%	55	4.7%	97	19.1%	42	القاهرة
4071.1%	1832	90.7%	1877	20.5%	45	الجيزة
27.3%-	6-	0.8%	16	10.0%	22	الإسكندرية ومطروح
600.0%	12	0.7%	14	0.9%	2	البحر الأحمر
40.4%-	44-	3.1%	65	49.5%	109	محافظات أخرى
840.5%	1849	100%	2069	100%	220	الإجمالي

جدول (3-8): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب التوزيع الجغرافي (2018/6/30-2018/4/1)



### عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3-10) شركات التمويل العقاري الجديدة

البيان	أبريل-يونية 2017	أبريل-يونية 2018	قيمة التغير	نسبة التغير %	تراكمياً حتى يونية 2017	تراكمياً حتى يونية 2018	قيمة التغير	نسبة التغير %
عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	0	0	0	0	14	14	0	0
إجمالي رؤوس الأموال المصدرة للشركات (مليون جم)	0	0	0	0	2109	2109	0	0

يتضح من الجدول عدم الترخيص لشركات تمويل عقاري جديدة خلال الربع الحالي والربع المقارن من عام 2017.

## شركات التقييم العقاري

جدول (3-11) شركات التقييم العقاري (الجديدة)

البيان	أبريل-يونية 2017	أبريل-يونية 2018	قيمة التغير	نسبة التغير %	تراكمياً حتى يونية 2017	تراكمياً حتى يونية 2018	قيمة التغير	نسبة التغير %
عدد شركات التقييم العقاري	0	0	0	0	0	4	4	-

يتضح من الجدول أنه تم الترخيص لعدد (4) شركات تقييم عقاري خلال نهاية الفترة من عام 2018، وذلك بالمقارنة بالفترة المثلثة من العام السابق 2017 حيث لم يصدر أي ترخيص لشركة تقييم عقاري.

## رابعاً: التأجير التمويلي

### عدد وقيمة العقود

جدول (1-4) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	أبريل - يونيو 2017	أبريل - يونيو 2018	نسبة التغير %
عدد العقود	390	461	18.2
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	5106	8540	67.3

يتضح من الجدول السابق: أن الفترة من أبريل - يونيو عام 2018 شهدت ارتفاعاً في هذا النشاط من حيث عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2017، حيث تزايدت قيمة العقود التأجير التمويلي خلال الفترة لتصل إلى 8.5 مليار جنيه مقارنةً بـ 5.1 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 67.3% كما تزايدت أيضاً عدد العقود من 390 عقداً إلى 461 عقداً وبمعدل زيادة قدره 18.2% فقط. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الإشارة إلى إن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تفيد الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة، كما أنه يمكن أن تسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

## تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلي وفقاً للنشاط

م	النشاط	أبريل-يونية 2017			أبريل-يونية 2018		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	الحصة السوقية	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	الحصة السوقية
1	عقارات وأراضي	38	3758.05	73.6 %	67	6211.22	72.73 %
2	آلات ومعدات	32	271.38	5.32%	54	695.92	8.15 %
3	خطوط انتاج	11	169.68	3.32%	16	404.51	4.74 %
4	سيارات نقل	120	396.06	7.76%	130	359.17	4.21 %
5	معدات ثقيلة	40	262.26	5.14%	46	313.02	3.67 %
6	سيارات ملاكى	102	156.35	3.06%	133	255.57	2.99 %
7	طائرات	1	26.61	0.52 %	2	208.62	2.44 %
8	أجهزة مكتبية	35	13.09	0.26%	6	25.94	0.3 %
9	أخرى	11	52.35	1.03%	7	65.95	0.77 %
الإجمالي		408	7549.3	%100.00	461	8539.92	% 100.00

يتضح من الجدول أن الفترة من أبريل - يونية 2018 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت 6.2 مليار جنيه ونسبة 72.6 % من إجمالي قيمة العقود تلاه في الترتيب نشاط آلات ومعدات باستحواذه على 8.15 % من إجمالي قيمة العقود بقيمة بلغت 695.93 مليون جنيه. وحل في الترتيب الثالث نشاط خطوط انتاج بقيمة عقود بلغت 404.51 مليون جنيه ونسبة 4.74 % من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

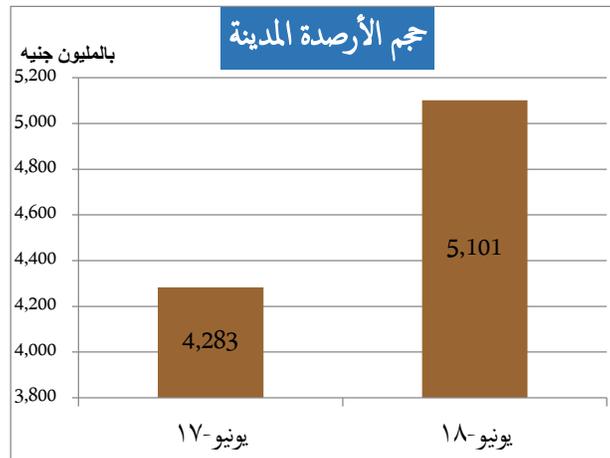
## خامساً: نشاط التخصيم

### حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 5.1 مليار جنيهاً في نهاية يونيو 2018 بالمقارنة بـ 4.3 مليار جنيهاً في نهاية يونيو 2017 بمعدل زيادة قدرها 19.1 %.

جدول (1-5) حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)

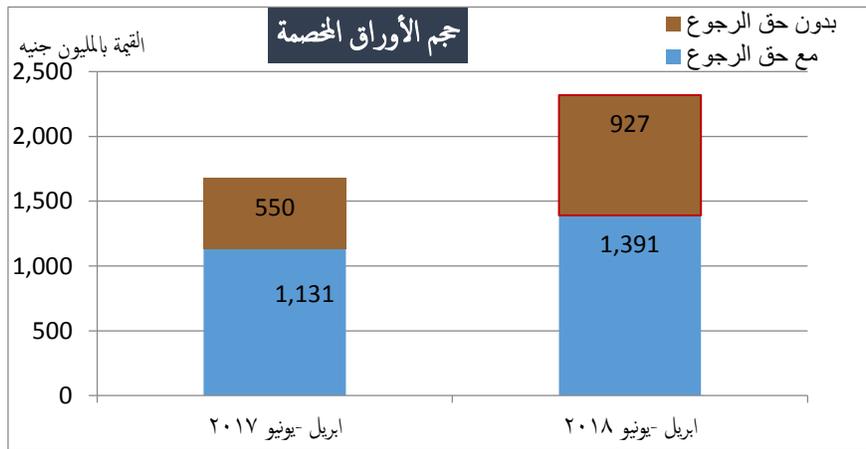
السنة	يونيو 2017	يونيو 2018	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة	4283	5101	19.1%



## حجم الأوراق المخصصة

جدول (2-5) حجم الأوراق المخصصة (بالمليون جنيهاً)

معدل التغير %	أبريل -يونية 2018	أبريل -يونية 2017	البيان
23.0%	1391	1131	مع حق الرجوع
68.5%	927	550	بدون حق الرجوع
38.0%	2318	1680	إجمالي حجم الأوراق المخصصة



بلغ حجم الأوراق المخصصة خلال تلك الفترة 2.3 مليار جنيه مقابل 1.6 مليار جنيه في الربع المقابل من العام السابق كما شهدت تلك الفترة عدداً من الاتجاهات الإيجابية على مستوى النشاط، تتمثل في رواج نسبي في حجم طلبات العملاء على التخصيم، مدفوعة بعودة حركة التبادل التجاري والتصدير والاستيراد بالإضافة الى دخول عدد من الشركات الجديدة لهذا النشاط، وحصول بعض الشركات القائمة على رخص لمزاولة نشاط التخصيم، إلى جانب أنشطتها الرئيسية الأخرى، مما سمح بزيادة حجم أعمال الشركات في القطاع بدرجة ملحوظة. ويعتبر الاهتمام بنشر الوعي بين الجهات وشركات القطاعين العام والخاص يعتبر من أبرز العوامل الضرورية لتحفيز نمو نشاط «التخصيم» داخل السوق المحلية باعتباره إحدى أدوات التمويل وتدبير السيولة المتاحة أمام الشركات. خاصة أن كل القطاعات الاقتصادية بالدولة تستطيع الاستفادة من نشاط التخصيم، وبصفة خاصة تلك القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على البيع الآجل بدلاً من النقدي، ومنح فترات ائتمان طويلة لعملائها على المستويين المحلي والخارجي من أجل سداد المستحقات عليهم.

وتعمل فى نشاط التخصيم حاليا فى مصر نحو 9 شركات، منها: إيجيبت فاكتورز كأول شركة متخصصة تحصل على الترخيص فى السوق وبمساهمة من البنك التجارى الدولى، وضمان مخاطر الصادرات التى تزاوّل التخصيم ضمن باقّة منتجاتها، والأهلى سوسيتيه جنرال للتخصيم، ومجموعة «تمويل» التى تمارس النشاط ضمن إحدى أدوات التمويل والخدمات التى تقدمها الشركة من التمويل العقارى، والقاهرة للتخصيم، وجى بى أوتو درايف .

### عدد العملاء

جدول (3-5) عدد العملاء

معدل التغير %	يونية 2018	يونية 2017	البيان
6.8%	282	264	عدد العملاء

### شركات التخصيم

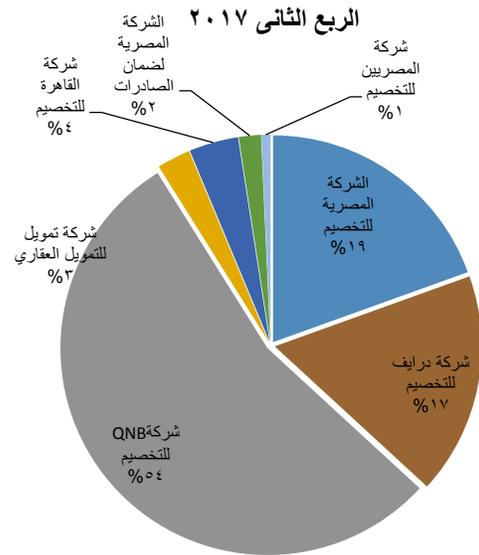
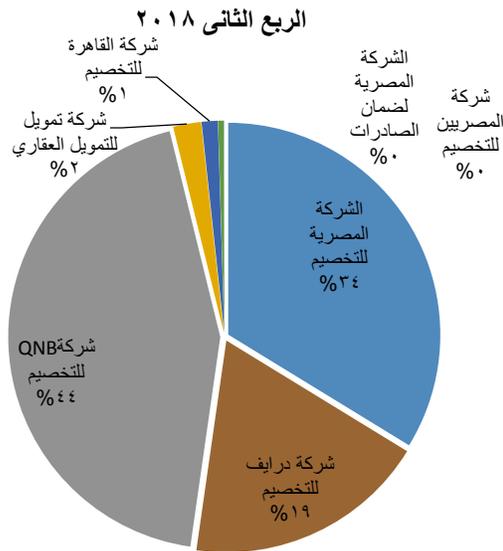
جدول (4-5) شركات التخصيم

يونية 2018	يونية 2017	البيان
9	7	إجمالي عدد الشركات المقيدة
1	0	عدد الشركات التى حصلت على الترخيص

## الحصص السوقية لشركات التخصيم

جدول (5-5) الحصص السوقية لشركات التخصيم (القيمة بالمليون جنيهاً)

الربع الثاني 2018		الربع الثاني 2017		الشركة
الحصة السوقية %	حجم الأوراق المخصصة	الحصة السوقية %	حجم الأوراق المخصصة	
33.74%	782	19.50%	328	المصرية للتخصيم
43.89%	1017	54.25%	912	الأهلي للتخصيم QNB
18.52%	429	17.34%	291	درايف للتخصيم
2.13%	49	2.62%	44	تمويل
0.42%	10	1.73%	29	المصرية لضمان الصادرات
1.24%	29	3.85%	65	القاهرة للتخصيم
0.06%	1	0.71%	12	المصريين للتخصيم



## سادساً: التمويل متناهي الصغر

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر (وفقاً للحصص السوقية للجمعيات من الفئات (أ- ب- ج) والشركات)

جدول (1-6) التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي) (القيمة بالمليون جنيهاً)

الربع الثاني من عام 2018				الربع الثاني من عام 2017				الفئة
النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالالف)	النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالالف)	
35%	445	38%	61	32%	187	29%	31	(أ)
3%	37	3%	5	5%	32	4%	4	(ب)
1%	12	2%	3	2%	10	1%	1	(ج)
61%	766	57%	91	61%	351	66%	71	شركات
100%	1260	100%	159	100%	580	100%	107	الإجمالي

## تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري - خدمي - زراعي - إنتاجي):

جدول (2-6) التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي) (القيمة بالمليون جنيهاً)

الربع الثاني من عام 2018				الربع الثاني من عام 2017				الفئة
النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالآلاف)	النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالآلاف)	
63%	794	65%	104	69	397	75	80	تجاري
16%	204	14%	23	15	84	8	9	خدمي
12%	147	16%	26	11	65	13	14	زراعي
9%	114	4%	6	6	33	4	4	إنتاجي
100%	1260	100%	159	100%	579	100%	107	الإجمالي

من أهم مؤشرات تطور النشاط في الربع الثاني من عام 2018:

- يحتل النشاط التجاري المرتبة الأولى مقارنة بالأنشطة الأخرى بأرصدة تمويل بلغت 794 مليون جنيهاً خلال الربع الثاني 2018 مقابل 397 مليون جنيهاً في الربع المقابل من العام السابق يليه النشاط الخدمي بقيمة 204 مليون جنيهاً مقابل 84 مليون جنيهاً في الربع المقابل من العام السابق.
- استمرار الزيادة في أعداد المستفيدين من قروض التمويل متناهي الصغر حيث تزايد أعداد المستفيدين من 107 ألف عميل إلى 159 ألف عميل خلال الربع الثاني 2018 كما ارتفعت نسبة الذكور من 19% في العام السابق إلى 29% هذا العام بقيمة تمويل قدره 597 مليون جنيهاً وتمثل الإناث نسبة 71% من أرصدة التمويل خلال ذلك الربع بقيمة تمويل قدره 663 مليون جنيهاً.

### تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (3-6) تحليل التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث): (القيمة بالمليون جنيهاً)

الربع الثاني من عام 2018				الربع الثاني من عام 2017				الفئة
النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالآلاف)	النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالآلاف)	
47%	597	29%	46	39	225	19	20	ذكور
53%	663	71%	113	61	354	81	88	إناث
100%	1260	100%	159	100%	579	100%	107	الإجمالي

### عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر (1525) كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية في نهاية الربع الثاني من عام 2017 (2017/6/30-2017/4/1)، وذلك بالمقارنة بعدد (1815) في نهاية الربع الثاني من عام 2018 (2018/6/30-2018/4/1) كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (4-6) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

الربع الثاني من عام 2018			الربع الثاني من عام 2017			البيان
الإجمالي	الفروع	عدد الجهات المرخص لها	الإجمالي	الفروع	عدد الجهات المرخص لها	
393	380	13	364	351	13	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)
134	116	18	115	97	18	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)
935	70	865	804	53	751	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)
353	348	5	242	239	3	الشركات
1815	914	901	1525	740	785	الإجمالي

## سابعاً: أخبار الهيئة

### أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

#### • إطلاق الاستراتيجية القومية للأنشطة غير المصرفية 2018 - 2022

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية عن إطلاق الإستراتيجية القومية للأنشطة المالية غير المصرفية (2018-2022) التى تهدف إلى إجراء إصلاحات هيكلية وتشريعية لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية بما يسهم في تعزيز قدرة الفئات الفقيرة على تحسين جوانب الحياة، وبما يسمح بدور أكبر لرواد الأعمال وزيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.

تهدف الاستراتيجية إلى بناء نظام مالي متكامل على المستوى المحلي وتحقيق التكامل مع كافة الأطراف المشاركة بالنظام المالي وخاصة القطاع المصرفي حتى يتحقق الاستقرار بالنظام المالي بما يسمح تعزيز قدرة المؤسسات المالية غير المصرفية بأن تكون شريكاً هاماً في خدمة الاقتصاد القومي.

#### • هيئة الرقابة المالية تفوز بعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيوسكو) وتحتفظ

##### بمقعدتها للدورة الثالثة على التوالي

فازت مصر بعضوية مجلس إدارة الأيوسكو -ممثلة في هيئة الرقابة المالية- واحتفظت بمقعدتها للدورة الثالثة بعد فوزها في الانتخابات كممثل عن منطقة أفريقيا والشرق الأوسط، والتي تعكس حجم التقدير والإشادة لما يبذله الرقيب على الخدمات المالية غير المصرفية في مصر من جهودات مستمرة لضمان توفير نظام مالي سليم ومستقر قادر على الحد من واستيعاب أي ضعف مالي في منظومة الخدمات المالية غير المصرفية، وقدرته على إجراء الإصلاحات الرقابية وإصلاحات السياسات ذات الصلة. كما يمثل الاحتفاظ بمقعد مجلس إدارة المنظمة - للمرة الثالثة على التوالي- لحجم التقدير الدولي الذي يتمتع به الرقيب في مصر من جانب المنظمة الدولية المعنية بوضع المعايير الدولية التى تنظم وتراقب اسواق المال وأضاف ان هيئة الرقابة المالية مستمرة في نشاطها المعهود داخل المنظمة والدفاع عن مصالح الدول التى تمثلها.

الأمم المتحدة تختار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لترأس اجتماع المجموعة الاستشارية للهيئات الرقابية لأسواق المال بالأمم المتحدة.

اختارت الأمم المتحدة رئيس هيئة الرقابة المالية لترأس اجتماع المجموعة الاستشارية للهيئات الرقابية لأسواق المال المنظم من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وذلك في إطار تبني الأمم المتحدة لمشروع جديد -سيتم العمل به قبل نهاية هذا العام -ويتمثل في إنشاء مبادرة جديدة لأسواق الأوراق المالية المستدامة (SSE) عن طريق إنشاء منصة للتعلم وتبادل الخبرات بين أسواق الأوراق المالية النظيرة عالمياً لتعزيز الشفافية والأداء في جميع النواحي البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ومن ثم تشجيع التمويل المستدام.

### • الاتفاق على سبعة مجالات رئيسية لدور الهيئات الرقابية في تدعيم اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتفاق باريس للتغير المناخي

ترأست الهيئة اجتماع المجموعة الاستشارية لهيئات أسواق المال العالمية بمقر الأمم المتحدة بجنيف لمناقشة دور الهيئات الرقابية في دعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتفاق باريس للتغير المناخي وتم الاتفاق على سبعة مجالات رئيسية يمكن للجهات الرقابية القيام بها لدعم التمويل المستدام والاقتصاد الأخضر ، وذلك في ضوء مبادرة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتفاق باريس للتغير المناخي، وتتمثل تلك المجالات في قيام الجهات الرقابية بتيسير وتسهيل نمو الاستثمارات الداعمة للتنمية المستدامة وتحفيز الشركات على مزيد من الإفصاح في مجالات البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) وكذلك حث المستثمرين على الأخذ في الاعتبار مناخ الاستثمار عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

كما اتفق الحضور على أهمية الثقافة المالية وضرورة نشر الوعي لأهداف التنمية المستدامة والتغير المناخي من خلال ورش العمل والتواصل مع المسؤولين وصانعي السياسة لتوضيح العوائد لتمويل أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس للتغير المناخي.

### • الاجتماعات السنوية ومجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) بالعاصمة المجرية بودابست.

شاركت الهيئة في الاجتماعات السنوية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وقد تناولت الاجتماعات التحديات التي تواجه أسواق المال العالمية، وأكد الحضور على أهمية الدور الذي تلعبه الهيئات الرقابية في تحقيق الاستقرار المالي وسلامة الأسواق وحماية المستثمرين. كما ناقشت الاجتماعات أهمية تبادل المعلومات بين الهيئات الرقابية وشدد رئيس الهيئة على ضرورة تدعيم هذا التواجد دون الإخلال بحماية خصوصية البيانات، وذلك في

ضوء توجه بعض الدول لوضع بعض القيود لحماية خصوصية البيانات لمواطنيها. وتناولت الاجتماعات العديد من القضايا الهامة الأخرى مثل رفع مستويات الثقافة المالية والعمل على توعية وحماية المتعاملين، وكذلك تطوير البنية التكنولوجية لأسواق المال ودور الجهات الرقابية في الابتكارات المالية وغيرها من القضايا ذات العلاقة بأسواق المال.

### • مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية تُطلق أول منصة إلكترونية لتبادل بيانات ومعلومات قطاع التأمين بالاشتراك مع الاتحاد المصري للتأمين

تم الإعلان عن إطلاق الهيئة لأول منصة إلكترونية وذلك بالاشتراك مع الاتحاد المصري للتأمين لتبادل بيانات ومعلومات شركات التأمين مع الهيئة والاتحاد. ويأتي ذلك نفاذاً لمواد اللائحة التنفيذية لقانون التأمين لإنشاء أول قاعدة بيانات متكاملة لأنشطة التأمين المختلفة وكذلك في إطار تفعيل استراتيجية الهيئة في التوجه نحو الرقابة والإشراف على الأسواق المالية غير المصرفية باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

كما يأتي في إطار الوفاء بما أعلنت عنه الهيئة من أن عام 2018 هو عام التأمين من خلال العمل والمتابعة الحثيثة لتنفيذ كافة المبادرات وخطط التطوير وهناك عدد آخر من الأخبار الطيبة وموضوعات التطوير الطموحة التي تنتظر هذا القطاع لتأهله بدرجة أكبر للقيام بدوره الاقتصادي الحيوي في تعبئة المدخرات الوطنية والاستثمار وبالتالي رفع معدلات التشغيل القومية.

### • توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة مصر الخير وشركة مباشر لإطلاق خمسة صناديق استثمار خيرية

أطلقت مؤسسة مصر الخير أولى صناديقها الاستثمارية الخيرية بحضور الدكتورة/ سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي والدكتورة/ غادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي والدكتور علي جمعة رئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير.

وأوضحت الهيئة أن استحداث صناديق الاستثمار الخيرية كان بغرض توفير آلية تمويل مستدامة تتصف بشفافية أكبر في كيفية إدارة الأموال من خلال الإفصاحات الدورية للصناديق ونشر قوائمها المالية لا سيما بعد فتح المجال لاستثمار الأموال في صناديق الاستثمار الخيرية في كافة أنواع صناديق الاستثمار عدا الأنواع التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، في خطوة - جديدة - تتيح تأسيس صناديق استثمار خيرية مفتوحة وبضوابط محددة لاسترداد ونقل ملكية وثائقها.

### • هيئة الرقابة المالية تدعو لجلسة تشاورية لإعداد الأطار التشريعي لأدوات الدين قصيرة الأجل

تم استضافة ورشة عمل للتشاور وتبادل الآراء والأفكار وإبداء الملاحظات على مشروع الإطار التشريعي والتنظيمي لأدوات الدين قصيرة الأجل في سوق المال المصري في خطوة لاستحداث أداة تمويلية قصيرة الأجل تتناسب مع طبيعة أعمال الشركات التي تتميز بقصر فترة دورة رأس المال، حيث إن المتاح حالياً في الأسواق المالية المصرية من سندات هي سندات طويلة الأجل التي تمتد لفترة 13 شهراً فأكثر مما يمثل عائقاً أمام تلك الشركات لتلبية احتياجاتها التمويلية قصيرة الأجل.

### • هيئة الرقابة المالية تدعو لحوار مجتمعي لإطلاق مبادرة للتأمين الإجباري على حياة عملاء التمويل

#### متناهي الصغر

دعت الهيئة رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر لاطلاعهم على مبادرة الهيئة في إطلاق مبادرة للتأمين الإجباري على حياة الأفراد المستفيدين بقروض التمويل متناهي الصغر في خطوة لتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي، والتشاور معهم في آلية تنفيذ المبادرة ضد مخاطر الوفاة.

وتهدف الهيئة في لقاءها بممثلي صناعة التمويل متناهي الصغر إلى فتح حوار مجتمعي معهم للوصول للألية المثالية في إلزام مؤسسات وجهات توفير نشاط التمويل متناهي الصغر بتقديم حزمة من الخدمات المالية غير المصرفية المتكاملة -تأمين على الحياة وتمويل متناهي الصغر- في خطوة واحدة، عبر وضع الضوابط والقرارات التنظيمية التي تضمن التنفيذ السليم للمبادرة.

### • مؤسسة التمويل الدولية وهيئة الرقابة المالية تتشاوران لطرح دليل السندات الخضراء في مصر

تم عمل مشاورات بين الهيئة ومؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي، لإعداد الإطار العام لدليل السندات الخضراء الذي يهدف إلى إنشاء سوق السندات الخضراء في مصر والمساعدة في التصدي للتغير المناخي.

هذا وقد قدمت مؤسسة التمويل الدولية الدعم الاستشاري للهيئة في صياغة دليل للسندات الخضراء والتي سيتم عرضه على الجهات المعنية في القطاع المالي وتقديم دراسات مقارنة من الأسواق المالية الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن السندات الخضراء مثل السندات التقليدية، إلا أنها تتميز بالتزامها بتخصيص أموالها للاستثمار في المشروعات التي تعالج قضايا بيئية كبرى مثل التغير المناخي، واستنزاف الموارد الطبيعية، ونقص التنوع البيولوجي، إلى جانب تلوث الهواء والماء والتربة.

وأعلنت الهيئة عن تمكنها من خلال الشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية من توفير المعلومات اللازمة لكل من الجهات المصدرة للسندات والمستثمرين، بجانب توفير دليل مرجعي شامل للسوق من أجل تطوير أداة مالية جديدة تدعم نمو المشاريع الخضراء في مصر. ويأتي هذا الجهد في إطار استراتيجية الهيئة الرامية إلى تطوير أدوات مالية جديدة في السوق المصري خلال السنوات الأربع القادمة.

كما يأتي إطلاق هذا المبادرة في إطار الشراكة التي تجمع بين برنامج تمويل مشاريع الطاقة المستدامة التي أطلقته مؤسسة التمويل الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخزينة مؤسسة التمويل الدولية وخزينة البنك الدولي.

## ورقة بحثية بشأن السندات الخضراء

(إعداد إدارة البحوث بالهيئة)

### الملخص التنفيذي

في إطار استراتيجية الهيئة العامة للرقابة المالية التي تهدف إلى استحداث أدوات مالية جديدة، وفتح قنوات جديدة للاستثمار، وفي ضوء الشراكة التي قامت بها الهيئة مع مؤسسة التمويل الدولية لإعداد الإطار العام لدليل السندات الخضراء الذي يهدف إلى إنشاء سوق للسندات الخضراء في مصر والمساعدة في التصدي للتغير المناخي. وكذا المساعدة في تحسين مركز مصر في مؤشرات الاستثمار الدولية، لاسيما وأن بعض هذه المؤشرات تضع السندات الخضراء كأحد معايير تقييم الاستثمار في البلاد المختلفة. وقد تم إعداد هذه المذكرة البحثية استكمالاً للجهود الأنف ذكرها حيث تناولت ما يلي:

- **نظرة عامة على السندات الخضراء:** وهي أحد أدوات التمويل المتاحة للحكومات والشركات توجه خصيصاً لتمويل المشاريع والاستثمارات والمبادرات الصديقة للبيئة، وهي إحدى الأدوات المالية الحديثة نسبياً، ولكن زاد الاهتمام بها خلال السنوات الأخيرة في سياق المساعي الدولية للانتقال إلى اقتصاديات أكثر رفقاً بالبيئة، حيث إنه بعام 2017 وصل إجمالي قيمة إصدار هذه السندات 155 مليار دولاراً أمريكياً. كما تناولت المذكرة مبادئ السندات الخضراء وهي مبادئ استرشادية أصدرتها رابطة أسواق رأس المال الدولية (International Capital Market Association) ICMA ، والتي تهدف إلى ضمان الشفافية وتعزيز الإفصاح والنزاهة. وتتكون هذه المبادئ من أربع نقاط هم كيفية توجيه الاستثمار، توضيح للمستثمرين كيفية اختيار وتقييم المشروعات، وكيفية إدارة الأموال المستثمرة، وإعداد التقارير.
- **أهم التحديات التي تواجه السندات الخضراء:** تناولت المذكرة أهم التحديات التي تواجه السندات الخضراء والتي تكمن في ضعف عدد المستثمرين المحليين، وضعف نظام التصنيف الائتماني، إضافة إلى عدم وجود معايير لقياس العوائد على الاستثمار، وعدم وجود أدوات التحوط من المخاطر، وعدم كفاية السيولة في السوق. كما تناولت المذكرة مزايا السندات الخضراء حيث إنها منخفضة التكلفة مقارنة بالقروض التجارية خاصة بالنسبة للشركات في الدول ذات الأسواق الناشئة، كما أنها قادرة على زيادة توسيع السوق، وابتكار استثمارات جديدة بعيدة عن الاستثمارات التقليدية.
- **تجارب بعض الدول الناجحة في إصدار السندات الخضراء عالمياً:** نظراً لأهمية الموضوع فقد لاقت تلك السندات انتشاراً واسعاً في الكثير من دول العالم، لذلك تم تضمين الدراسة بعض هذه التجارب، ولعل أهمها تجربة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد أكثر الدول إصداراً للسندات الخضراء عام 2017 وتصدرت إحدى الوكالات الحكومية بها هذا الإصدار. ودخلت

بعض الدول العربية في مجال إصدار السندات الخضراء مثل المغرب، التي أصدرت أول سندات خضراء في تاريخها في مطلع 2018. وبرغم حداثة السندات الخضراء نسبياً، إلا أن بعض الابتكارات قد ساهمت في تطويرها لمختلف الأسواق، مثل جهود مجموعة البنك الدولي والحكومة الماليزية لاستصدار صكوك خضراء تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وقد أصدرت ماليزيا أولى هذه الصكوك عام 2017، ومن المتوقع انتشار هذه الصكوك في دول الخليج والأسواق الإسلامية. والجدير بالذكر أنه تم اختيار الدول التي استعرضها البحث بناء على مدى نضج هذه الأسواق ومدى ملائمة هذه التجارب للأسواق المصرية والفرص التي قد تمثلها.

- **أثر السندات الخضراء على الاقتصاد المصري:** تناولت المذكرة باعتبارها خطوة في الطريق لتحقيق ما ورد بالهدف الاستراتيجي السادس لمحور الطاقة في رؤية مصر 2030، وأنها تمثل أداة مالية جديدة قد تسهم في سد احتياجات وتوفير فرص للنمو الاقتصادي. كما استعرض ما بذلته الهيئة من جهود في هذا الشأن وأنها بصدد استصدار دليل مرجعي شامل للسندات الخضراء بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، والذي يتماشى مع استراتيجية الهيئة الرامية إلى تطوير أدوات مالية جديدة في السوق المصري. علاوة على ذلك تم عرض أهم التوصيات التي تقترحها المجموعة البحثية لتهيئة السوق لإصدار السندات الخضراء.

## 1- نظرة عامة على السندات الخضراء

تعد السندات الخضراء إحدى الأدوات المالية الحديثة نسبياً، وزاد الاهتمام بها خلال السنوات الأخيرة في سياق المساعي الدولية للانتقال إلى اقتصاديات أكثر رفقاً بالبيئة، كونها أحد أدوات التمويل المتاحة للحكومات والشركات توجه خصيصاً لتمويل المشاريع والاستثمارات والمبادرات الصديقة للبيئة، مثل المشاريع المتعلقة بالمياه النظيفة، والطاقة المتجددة، والإدارة المستدامة للموارد المائية والأرض، والتخفيف من آثار تغير المناخ على البيئة، ومشاريع النقل الحكومية التي تقلل من الانبعاثات الكربونية، وهذا ما يميز السندات الخضراء عن السندات التقليدية.

وفضلاً عن ذلك فهي وسيلة لاجتذاب مجموعة فرعية جديدة من المستثمرين المحليين والدوليين الذين يهتمون بتوجيه أموالهم للاستثمار بطرق إيجابية، كما تشجع الجهات المصدرة نحو التوجه إلى مشاريع ذكية بيئياً في ظل توافر التمويل.

وكان أول من أصدر هذا النوع من السندات هو البنك الاستثماري الأوروبي في عام 2007 بقيمة 600 مليون يورو لتعزيز مبادرة زيادة الوعي بتأثير التغير المناخي على البيئة، وقد وجهت الأموال المستثمرة لتمويل المشاريع التي تعتمد على الطاقة المتجددة أو توفير الطاقة، ثم تبعتها البنك الدولي عام 2008 بإصدار أول سندات خضراء له مدتها 6 سنوات بقيمة 2.3 مليار كرونه سويدي (4 مليار دولاراً أمريكياً). وفي مارس عام 2012 تم أول إصدار للسندات الخضراء من قبل الشركات ووصل إجمالي قيمة

الإصدار هذا العام إلى 3 مليار دولاراً، وتم بيعها على مستوى العالم، وقد سجل عام 2017 مستوى قياسياً بقيمة إصدار هذه السندات حيث بلغت 155 مليار دولاراً أمريكياً، وكانت أكبر الدول المصدرة هي الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا. وخلال عام 2016 وقعت مجموعة من منظمي أسواق المال والبورصات بالدول العربية والإفريقية من بينها تونس ومصر والمغرب على ما سمي بإعلان مراكش لتشجيع التحول نحو أسواق رأس المال الخضراء، كما بدأت عدة دول بتهيئة المناخ التشريعي والتنظيمي المناسب لتشجيع إصدار الأوراق المالية الخضراء.

وقامت كذلك عدة أسواق مالية بإصدار مؤشرات للأوراق المالية الخضراء. فقد أصدرت نازدك Nasdaq مؤشر الأوراق المالية الخضراء الذي يغطي الشركات التي تعمل على دعم التنمية الاقتصادية المستندة على تخفيض انبعاثات الكربون. كما بدأت مجموعة من الأسواق المالية العربية مثل سوق أبو ظبي للأوراق المالية بدراسة إمكانية إصدار مثل هذه المؤشرات.

وتخطط مصر لإنشاء سوق للسندات الخضراء بهدف التصدي للتغيرات المناخية، ودعم نمو المشاريع الخضراء في مصر، لتوفير نوع جديد من أدوات التمويل لشركات القطاع الخاص، وكيانات القطاع العام الراغبة في دعم الاستثمارات المناخية والبيئية. وفي سبيل تحقيق ذلك بدأت مؤسسة التمويل الدولية والهيئة العامة للرقابة المالية المشاورات لإعداد الإطار العام لدليل السندات الخضراء في مصر.

## 2- مبادئ السندات الخضراء

بدأت مجموعة من البنوك والجهات والشركات العاملة في مجال سوق المال في وضع ما يسمى بمبادئ السندات الخضراء

رابطه أسواق رأس المال الدولية ICMA (International Capital Market Association) النسخة الأخيرة من هذه المبادئ وذلك في شهر يونيو 2018. وتعتبر هذه المبادئ استرشادية واختيارية، وتهدف إلى ضمان الشفافية وتعزيز الإفصاح والنزاهة. وتتكون هذه المبادئ من أربع نقاط وهم كما يلي:

### 1/2- كيفية توجيه الاستثمار

يرجع أساس إصدار السندات الخضراء بأن تستخدم الأموال المستثمرة لتعبئة تمويل المشاريع الخضراء أو المشاريع التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة، وفي سبيل تحقيق ذلك يجب أن تقصح الجهة المصدرة بشكل واضح بنشرة الاكتتاب النسبة الموجهة من هذه الأموال إلى هذا النوع من المشاريع، على أن تحدد الجهات المعنية مثل الهيئات الرقابية تعريف واضح للشروط التي يجب توافرها بالمشاريع لكي يطلق عليها خضراء، والتي منها على سبيل المثال : استخدام الطاقة المتجددة، توفير الطاقة المستهلكة، التقليل من التلوث، إدارة مستدامة للمياه والأراضي.

## 2/2- توضيح للمستثمرين كيفية اختيار وتقييم المشروعات

يلعب الإفصاح دوراً أساسياً عند وضع المبادئ لإصدار هذا النوع من السندات، حيث يجب أن توضح الجهة المصدرة:

- أهدافها المستدامة فيما يتعلق بالبيئة.
- كيفية استيفائها للشروط الموضوعية من قبل الجهات المعنية لكي يطلق على مشروعها أخضر.
- المخاطر المتعلقة بالمشاريع الخضراء التي سوف يتم تمويلها.

## 3/2- كيفية إدارة الأموال المستثمرة

تقترح ICMA أن تقوم الجهة المصدرة بتخصيص حساب فرعي مستقل يودع فيه الأموال المستثمرة في السندات الخضراء، بحيث تقوم الجهة المصدرة والجهات المعنية والمستثمرين بتتبع كيف يتم إدارة هذه الأموال، وكيفية توزيعها على المشاريع الخضراء المختلفة، كما تنصح بأن يتم تعيين مراقب حسابات، أو طرف ثالث ليتم مراقبة كيفية إدارة الجهة المصدرة لهذه الأموال.

## 4/2- إعداد التقارير

يؤكد هذا المبدأ على أهمية أن تقوم الجهة المصدرة بإعداد التقارير وحفظ البيانات التي توضح كيفية استخدام الأموال المستثمرة لتمويل المشاريع الخضراء، على أن يتم تحديثها بشكل دوري، أو أن يتم الاعتماد على طرف ثالث مستقل في إعداد هذه التقارير. يتضمنما سبق التأكيد على أهمية دور الإفصاح فيما يتعلق بالسندات الخضراء، والذي يسهم في تطوير هذه السوق من خلال توضيح الطرق المثالية التي يجب اتباعها لإصدار السندات الخضراء. وتؤكد هذه المبادئ أيضاً على ضرورة شفافية عملية الإصدار والكشف عن المعلومات المتعلقة بالجهات المصدرة، مما يمكن هذه الجهات من فهم خصائص هذه السندات، وتوفير للمستثمرين التوجيهات المتعلقة بالجهات الرئيسية المشاركة في إطلاق سندات خضراء ذات مصداقية.

### 3- أهم التحديات التي تواجه السندات الخضراء

في ضوء الدراسات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فإن أهم التحديات التي تواجه السندات الخضراء تكمن في ضعف عدد المستثمرين المحليين، وضعف نظام التصنيف الائتماني. إضافة إلى عدم وجود معايير لقياس العوائد، وعدم وجود أدوات التحوط من المخاطر وعدم كفاية السيولة في السوق. كما يمكن تلخيص أهم هذه التحديات بما يلي :

#### 1/3- نقص الوعي الاستثماري

حيث يقل الوعي لدى المستثمرين بمزايا السندات الخضراء والمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية ذات العلاقة، إضافة إلى عدم فهم الفوائد المحتملة لهذا السوق لدى كل من صانعي السياسات والجهات التنظيمية، ومصدري السندات والمستثمرين والتي تمثل عقبة هامة عند عدد من الدول.

#### 2/3- عدم وجود مبادئ توجيهية

لا توجد مبادئ توجيهية محلية موحدة، حيث تختلف التحديات البيئية من دولة إلى أخرى، إضافة إلى ذلك عدم توفر تصنيفات ومؤشرات كافية لهذا السوق.

#### 3/3- ارتفاع بعض التكاليف

حيث ترتفع بعض التكاليف اللازمة لمتطلبات إصدار السندات الخضراء، مثل التكاليف اللازمة ليطم مراقبة استخدام الجهة المصدرة للتمويل الممنوح.

#### 4/3- صعوبة نفاذ المستثمرين الدوليين إلى الأسواق المحلية

يرجع ذلك إلى اختلاف التعاريف الخاصة بالسندات الخضراء ومتطلبات الإفصاح من سوق إلى آخر، كما أن عدم توفر المستثمرين المحليين بسبب نقص الوعي لديهم أو عدم وجود ضوابط حاکمة موحدة للسندات الخضراء.

#### 4- مزايا السندات الخضراء

رغم وجود بعض التحديات أمام السندات الخضراء إلا أن هناك عدة مزايا لها لعل من أهمها:

##### 1/4- انخفاض تكلفة السندات الخضراء مقارنة بالقروض التجارية

تمثل تكلفة القروض التجارية، أو معدلات الفائدة عليها أو الشروط السيئة للاقتراض عقبة، خاصة بالنسبة للشركات في الدول ذات الأسواق الناشئة، وقد ترفع تكلفة مثل هذه المشروعات بنسبة كبيرة مقارنة بتمويلها عن طريق السندات الخضراء، والتي يتم إصدارها لجمع رأس المال من الأفراد وغيرهم من المستثمرين، ولا توجد شروط أو معايير خاصة بها باستثناء أن توجه إلى تمويل مشروعات تكون مفيدة للبيئة.

##### 2/4- قدرة السندات الخضراء على زيادة توسيع السوق

حيث يجذب التمويل الموجه لمشروع مستدام بيئياً بشكل خاص المستثمرين الذين يولون اهتماماً خاصاً بالبيئة، وفي ذات الوقت توفير الدخل الثابت.

##### 3/4- توفير الإمكانية لتحريك محور التمويل لعالم أكثر نظافة

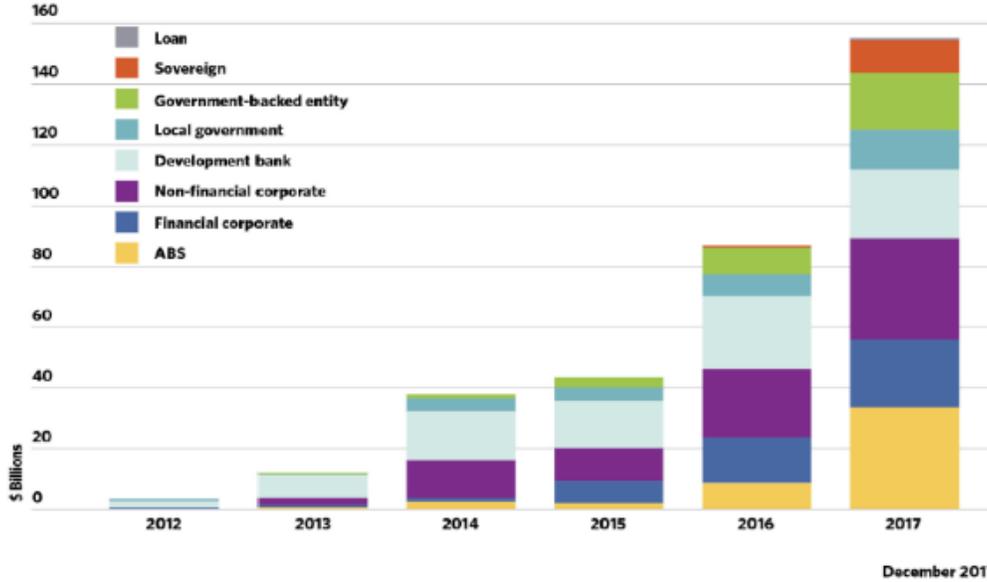
يساعد إصدار السندات الخضراء بشكل عام الدول في توفير تدفقات جديدة للتمويل اللازم والمنظم لمشاريع الطاقة النظيفة، والنقل الجماعي ومشاريع أخرى منخفضة الانبعاثات الكربونية والتي تساعد البلدان على التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من أثره، وفي ذات الوقت يدر عائدات على المستثمرين، والتي لولا وجود هذه الآلية لما توفر التمويل اللازم لهذه المشروعات. ولعل أبرز مثال على ذلك دولة فرنسا والتي اصدرت أول سندات خضراء حكومية لها في عام 2017 لتمويل مشاريع التصدي للتغير المناخي.

##### 4/4- ابتكار استثمارات جديدة بعيدة عن الاستثمارات التقليدية

تسهم السندات الخضراء في زيادة وتنوع الأدوات المالية المتاحة بالنسبة للمستثمرين، مما يؤدي إلى تنمية الاقتصاد.

## 5- بعض تجارب إصدار السندات الخضراء

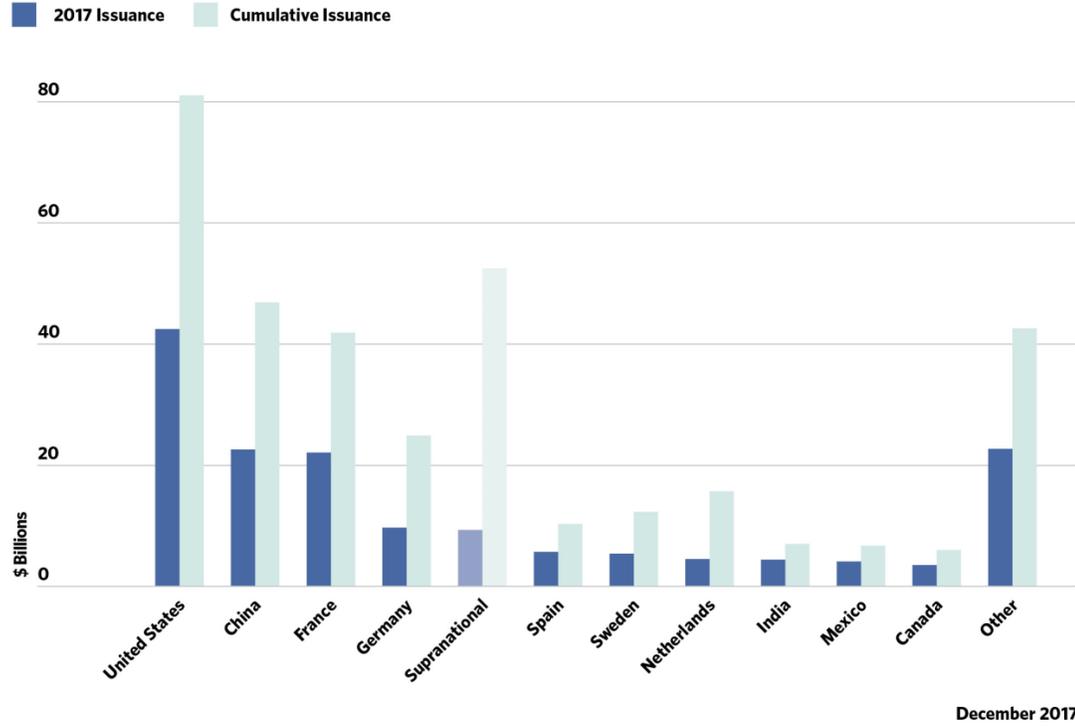
The labelled green bond market is growing rapidly



رسم توضيحي لقيمة إصدار السندات الخضراء وأنواعها المختلفة على مدار السنوات

حصدت السندات الخضراء شعبية كبيرة عالمياً مؤخراً خاصة بعد إصدار أهداف الأمم المتحدة للتنمية وقمة باريس للمناخ، وقد سعت الكثير من الدول إلى إدماج السندات الخضراء في الأدوات المالية الخاصة بها. ويُظهر الرسم البياني أدناه قيمة السندات الخضراء المصدرة عالمياً وأنواعها المختلفة. حيث بلغ قيمة إجمالي السندات الخضراء المصدرة عالمياً في عام 2017 حوالي 155 مليار دولاراً، وهي القيمة الأعلى تاريخياً، مقابل 97 مليار دولاراً عام 2016، وقد تصدرت الولايات المتحدة الحصة الأكبر من تلك الإصدارات. وفيما يلي لمحة عن تجارب هذه الدول في إصدار وإدارة السندات الخضراء.

كما انضم عشرة أعضاء جدد لسوق السندات الخضراء العام الماضي، وهي الأرجنتين وتشيلي وفيجي وليتوانيا وماليزيا ونيجيريا وسنغافورة وسلوفينيا وسويسرا، بالإضافة إلى الإمارات كأول دولة تتخذ هذه الخطوة في الخليج العربي، من قبل بنك أبو ظبي الوطني، إذ تم تخصيص 587 مليون دولار لتمويل مشاريع تساهم في التصدي للتغيرات المناخية وحماية الموارد الطبيعية. وفيما يلي بيان بأكثر الدول إصداراً للسندات الخضراء عام 2017 وقيمتها:



December 2017

رسم بياني بالدول التي قامت بإصدار سندات خضراء عام 2017

## 1/5 - المغرب

تمكنت مجموعة البنك الشعبي المغربي من إنجاز أول إصدار لـ «سندات خضراء» باليورو في يونيو 2017، والذي ستوجه حصيلته لتمويل مشاريع الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر في المغرب. وبلغت حصيلة الاكتتاب في هذا الإصدار، والذي صادقت عليها الهيئة المغربية لسوق الرساميل، 1.5 مليار درهماً (151 مليون دولاراً). وجرى الاكتتاب في السندات بالعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، وتوزعت حصيلته بين مؤسسة التمويل الدولية، التابعة للبنك الدولي والمكلفة بدعم القطاع الخاص، بمبلغ 100 مليون يورو، والوكالة الفرنسية للتنمية «بروباركو»، بمبلغ 35 مليون يورو. وهذا يمثل توجه الجهات الدولية في دعم إصدار السندات الخضراء وتقديمها كأداة مصرفية جديدة بالانتشار في مختلف الدول ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

## 2/5- الولايات المتحدة الأمريكية

تُعد الولايات المتحدة أكبر مصدري السندات الخضراء عالمياً وأولهم، حيث أصدرت أول سند أخضر في عام 2007، وبدأت وساهمت في زيادة انتشار هذه الأدوات المالية عالمياً. وفي عام 2017 كانت الوكالة الحكومية "فريدي ماي"، هي أكبر الجهات المصدرة للسندات الخضراء بقيمة بلغت 24.5 مليار دولاراً متنوعاً بين مشاريع مختلفة تمنح للمستثمرين خيارات متعددة. بالإضافة إلى ذلك، فإن شركة آبل العالمية أصدرت سندات خضراء، في إطار المسؤولية المجتمعية للشركة تجاه المشروعات الخضراء. وتعد الولايات المتحدة من أكثر الأسواق نضجاً في هذا الإطار، حيث يوجد الكثير من التنوع في السندات الخضراء المصدرة التي لديها ما ينظمها من الأطارات التشريعية.

## 3/5- الصين

واصلت الصين دورها كرائدة في مجال السندات الخضراء، حيث إنه بعام 2017 بلغ إجمالي قيمة الإصدار 22.5 مليار دولاراً أمريكياً لتمويل المشروعات المتوافقة لمعايير السندات الخضراء الدولية، وبعض المشاريع المائية واسعة النطاق، وقد تم معظم هذه الإصدارات في الربع الأخير من عام 2017، ويرجع ذلك لقيام الصين بوضع بعض المعايير المحلية لتنظيم إصدار السندات الخضراء، وهي إشارة إلى التزام البلد بالامتثال لأفضل الممارسات الدولية وإغلاق فجوة الموائمة والسعي نحو خلق إطار تشريعي لتنظيم إصدار هذه السندات وتحفيز نموها.

## 4/5- الهند

تُعد الهند من الأسواق الواعدة في إصدار السندات الخضراء، فبالإضافة لكونها من أولى الدول التي قامت بإصدار السندات الخضراء في عام 2015، فقد بلغ إجمالي قيمة ما أُصدر من السندات الخضراء بنهاية 2017 حوالي ملياري دولاراً أمريكياً، مما جعلها ضمن أكثر عشر دول إصداراً للسندات الخضراء عالمياً. وشملت الجهات المصدرة بنوك استثمارية محلية ودولية في ظل اهتمام الدولة بدعم الاكتتاب في السندات الخضراء بصورة مباشرة مثل الاكتتاب الحكومي، أو بصورة غير مباشرة مثل دعم الكيانات المساهمة المصدرة للسندات الخضراء عن طريق تقديم حوافز ضريبية أو تسهيلات إدارية ومالية. وقد ضمن البنك المركزي الهندي قطاع الطاقة المتجددة ضمن القطاعات ذات الأولوية، مما يعني أن البنوك يجب أن تخصص جزء من دفتر الاقتراض الخاص بها لهذه المشروعات والذي بدوره يحفز ضخ المزيد من الاستثمارات في هذه القطاعات، ومن ثم دعم السندات الخضراء.

## 5/5- الإمارات العربية المتحدة

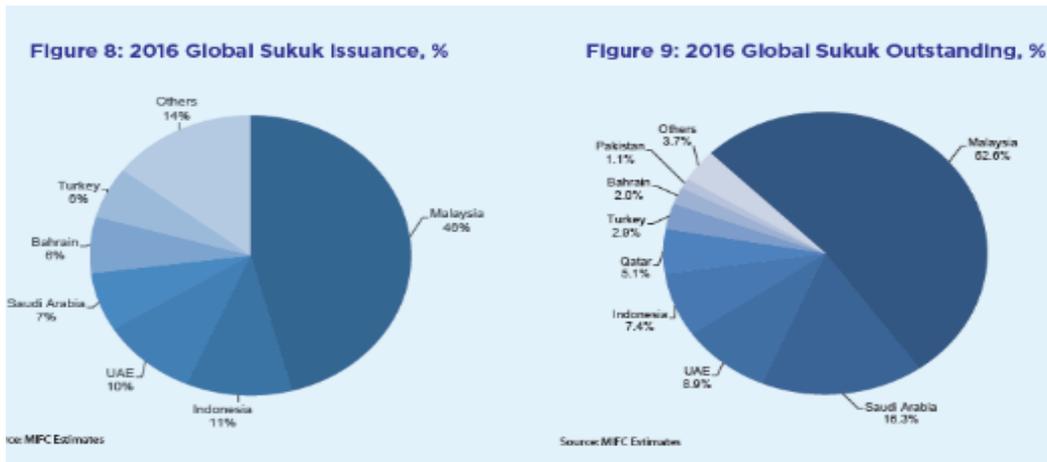
أعلن بنك أبو ظبي الوطني، وهو أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الأصول، عن نجاحه في تسعير سندات الخضراء (الصديقة للبيئة) البالغة 5 سنوات بقيمة 587 مليون دولاراً أمريكياً، وذلك اعتباراً من 30 مارس 2022. وقد تم تحديد هذا الإصدار ليتماشى مع محفظة أصول البنك القائمة من الأصول الخضراء أو الصديقة للبيئة، وسيتم استخدام الأموال المستثمرة بهذه السندات لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع المؤهلة بيئياً ضمن إطار السندات الخضراء لبنك أبو ظبي الوطني.

وفي دبي، وافق كل من المجلس الأعلى للطاقة بدبي والبنك الدولي مؤخراً على وضع استراتيجية تمويل لبرنامج الاستثمار الأخضر للنظر في تمويل الاستثمارات المراعية للبيئة من خلال السندات والصكوك.

## 6/5- ماليزيا

أخذت الحكومة الماليزية زمام المبادرة لإدراج الصكوك الخضراء في الإطار التنظيمي لها، مما يُعد استجابة من سوق رأس المال الماليزي للاتجاه المتصاعد للسندات الخضراء والسندات ذات التأثير الاجتماعي التي تم طرحها عالمياً لتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة المستدامة مثل تلك التي تلبى احتياجات البلاد كالبنية التحتية والأعمال الصغيرة.

وفي عام 2017 أصدرت ماليزيا أول سند أخضر "إسلامي" يعطى ثقة للمستثمرين في أن أموالهم تستخدم في مشروعات صديقة للبيئة وتلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، إضافة إلى أنها تشجع أصحاب الاستثمارات التقليدية بأنها تدر عائداً متوائمة مع المخاطر. ومن المعروف أن ماليزيا تمثل الدولة الرائدة فيما يتعلق بالصكوك والتمويل الإسلامي كما هو موضح بالرسم البياني أدناه الذي يشير إلى إصدار الصكوك عالمياً مع النظر إلى تصدر ماليزيا لهذا الإصدار:



جدول توضيحي للدول المصدرة للصكوك وتصدر ماليزيا لهذه الدول

وبناء على ذلك أنشأت مبادرة سندت المناخ، ومجلس أعمال الطاقة النظيفة (CEBC) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورابطة الخليج للسندات والصكوك، مجموعة عمل للصكوك الخضراء عام 2012. وقد تم تكليف مجموعة العمل هذه بتحديد مشاريع الطاقة الخضراء التي تدرج تحت الشريعة الإسلامية التي تتوافق مع اهتمامات المستثمرين المحتملين. بما أن "الصكوك الخضراء" هي النسخة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من السندات الخضراء وبالتالي فإن لديها فرص عديدة للنمو والانتشار في الدول المصدرة للصكوك مثل ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الإسلامية.

## 6- أثر السندات الخضراء على الاقتصاد المصري

يُعتبر إصدار السندات الخضراء خطوة في الطريق لتحقيق ما ورد بالهدف الاستراتيجي السادس لمحور الطاقة في رؤية مصر 2030، والذي يتضمن العمل على الحد من انبعاثات الغازات المُسببة للاحتباس الحراري، وكذا يأتي بالاتساق مع أهداف مصر فيما يتعلق بتثريد استهلاك الطاقة وجذب استثمارات صديقة للبيئة والتوسع في الاعتماد على الطاقة المتجددة بما يتفق مع خطة الحكومة المصرية "مصر تتطلق" التي عرضها الدكتور مصطفى مدبولي- رئيس الوزراء أمام البرلمان في يوليو 2018.

والجدير بالذكر عدم اقتصار إمكانية إصدار السندات الخضراء على الحكومة فقط، بل إن هناك جهات أخرى يمكن لها إصدارها من بينها الشركات المساهمة والبنوك وصناديق التأمين والتي من الممكن أن تبرهن على أن السندات الخضراء يمكن أن تمول مشروعات الطاقة النظيفة والطاقة المتجددة واللتي لاتفيدان البيئة فحسب، بل تحفز النشاط الاقتصادي أيضاً، لأن الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وتكنولوجيات الطاقة النظيفة الأخرى تؤدي إلى تخفيض تكاليف الطاقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من وكالات تقييم الاستثمارات الدولية مثل موديز وستاندرد آند بورز قد أضافت معايير خاصة بالسندات الخضراء، والتي من شأنها زيادة التقييم الدولي لمصر ومن ثم جذب المزيد من الاستثمارات.

وبصفة عامة فإن السندات الخضراء تمثل أداة مالية جديدة قد تسهم في سد احتياجات وتوفير فرص للنمو الاقتصادي في ظل معدلات النمو التي حققتها البورصة المصرية في السنوات الماضية والذي سوف ينعكس على زيادة الثقة التي تتمتع بها البورصة، وقدرتها على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعالمية.

## 7- جهود الهيئة العامة للرقابة المالية

بداية فإن الإطار التشريعي للهيئة والمتمثل في قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقواعد والقرارات المنفذة له تتضمن الضوابط المنظمة لإصدار السندات بصفة عامة.

وتتساور حالياً كل من مؤسسة التمويل الدولية، والهيئة العامة للرقابة المالية لإعداد دليل مرجعي شامل للسوق من أجل تطوير أداء مالية جديدة تدعم نمو المشاريع الخضراء في مصر، وذلك على نحو يتوافق مع أحكام القانون سالف الذكر، والذي يهدف إلى إنشاء سوق السندات الخضراء في مصر. وقد قدمت مؤسسة التمويل الدولية خدماتها للاستشارية للهيئة مما مكنها من توفير المعلومات اللازمة عن كل من الجهات المصدرة للسندات والمستثمرين.

ويأتي هذا الجهد في إطار استراتيجية الهيئة الرامية إلى تطوير أدوات مالية جديدة في السوق المصري، والتي من شأنها تمويل الاستثمارات في مشروعات الطاقة المتجددة، والأعمال الزراعية، والمنشآت الخضراء، ومشاريع كفاءة استخدام الطاقة.

كما تعمل الهيئة حالياً مع أسواق الأوراق المالية المحلية والعديد من الجهات المعنية لتحديد الجهات التي يمكن أن تسهم وتشارك في هذا المشروع وتوزيع الأدوار على كل منها، وتحديد الشركات والمشروعات الخضراء ذات التأثير الإيجابي على البيئة، لإمكان توفير البنية التشريعية والتنظيمية لإصدار الأدوات المالية المناسبة لها وآليات تداولها.

وتستهدف الهيئة من إطلاق مثل تلك السندات تحقيق عدد من الأهداف والمزايا، أهمها توفير قنوات تمويل جديدة وأكثر يسراً للمشاريع الصديقة للبيئة والتي تعاني من قلة فرص التمويل، فضلاً عن جذب قطاع من المستثمرين الذي يستهدف المعايير البيئية والاجتماعية كجزء من تحليلهم الاستثماري.

## التوصيات المقترحة

**مما سبق تخلص الدراسة إلى أنه لتنشيط وتنمية إصدار السندات الخضراء في مصر يقترح التوصيات التالية:**

- نشر أفضل الممارسات العالمية في مجال إصدار السندات الخضراء، ونشر دليل شامل للشركات لإصدار السندات الخضراء ومميزاتها وذلك على الموقع الإلكتروني للهيئة، لتوفير معلومات عن تجارب نجاح إقليمية وعالمية قابلة للدراسة والتطبيق محلياً.
- توعية العاملين بالشركات بأهمية التوجهات العالمية الجديدة التي يتم تطبيقها سواء عبر تنظيم الندوات والمحاضرات أو من خلال رسائل التوعية الإلكترونية التي ترسل إليهم باستمرار، وذلك في إطار دور الهيئة الذي يهدف إلى نشر الوعي المالي ورفع كفاءة الشركات العاملة بالبورصة والمستثمرين.
- في ظل نمو الاكتتاب الحكومي والبنوك المركزية عالمياً للسندات الخضراء كأداة لتمويل المشاريع القومية التي تعالج التحديات البيئية وتماشياً مع الأهداف القومية فيما يتعلق بالطاقة والتنمية الاقتصادية، يقترح التعاون مع الجهات المعنية مثل البنك المركزي ووزارة المالية لبحث أنسب طرق الاكتتاب في هذه السندات خاصة السندات الحكومية وسندات البنك المركزي والسندات البنكية عملاً بالنجاح الذي لاقته تلك السندات مؤخراً وملائمتها للظروف الاقتصادية الحالية.

- مراجعة الأحكام العامة الخاصة بالسندات والجهات التي يجوز لها إصدار السندات بالقانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية لادخال التعديلات التشريعية اللازمة عليها، إن وجدت، ووضع الإطار القانوني لإصدار السندات الخضراء بصورة تتماشى مع المبادئ العالمية، بالإضافة إلى التعاون مع الجهات الدولية المعنية مثل هيئة التمويل الدولية وهيئات الرقابة المالية الإقليمية في المنطقة لوضع معايير للسندات الخضراء إقليمياً وعربياً.
- توفير البيئة المحفزة للشركات والبنوك لتبني هذه التوجهات الجديدة، من خلال توفير حوافز ضريبية مع الجهات المختصة بوزارة المالية أو تقديم خدمات وامتيارات من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.
- في ظل نمو الخدمات المصرفية الإسلامية في مصر ورواجها لدى بعض المستثمرين، يقترح بحث سبل إصدار سندات الإسلامية (صكوك إسلامية)، ومراجعة الإطار التشريعي اللازم للتأكد من عدم وجود ما يمنع.
- تأسيس وحدة «أو فريق عمل» تعمل على إطلاق مجموعة من البرامج الموجهة للشركات القابضة والشركات المساهمة على السواء، وتعمل على تسليط الضوء على ثقافة الأعمال المسؤولة، بهدف تحفيز تلك الشركات على تحسين بيئات عملها.

## المراجع

### أ- مراجع باللغة العربية

1- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية. (أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر، 2016): "أسواق رأس المال الخضراء"، أخبار الاتحاد.

2- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (2017): "رؤية مصر 2030"، القاهرة.

### ب- مراجع باللغة الإنجليزية

- 1- ASEAN Capital Market Forum (2017) : "ASEAN Green Bond Standards" .
- 2- Bloomberg Philanthropies(2016): "Green Bonds: Mobilising the Debt Capital Marketsfor a Low-Carbon Transition" ،OECD، Policy Perspectives.
- 3- Climate Bonds Initiative (2018)،Green Bonds Highlights (2017) : "Climate Bonds Initiative"، London.
- 4- Climate Bonds Initiative (2018): "Green Bonds Market Summary Q1 2018" .
- 5- International Capital Market Association (2018) : "Green Bonds Principles"، Voluntary Process Guidelines for Issuing Green Bonds .
- 6- International Capital Market Association (2018) :Green Bonds Principles .
- 7- OECD, ICMA, CBI, GFC(2016): "Green Bonds: Country Experiences, Barriers and Options .G20" Green Finance Study Group.



Building Bridges not Walls  
نبني الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبنى رقم B 136 بالحي المالي

الكيلو 28 طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

فأكس: 35370037

تليفون: 35345350

الموقع الإلكتروني: [www.fra.gov.eg](http://www.fra.gov.eg)

بريد إلكتروني: [info@fra.gov.eg](mailto:info@fra.gov.eg)